الفصل الأول: الإطار والهيكل العام لحوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية والحكومات، فهناك سلسلة من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين وما زالت تقع حتى الآن، مما تزيد من اهتمامات الدول إلى دراسة هذه الانتكاسات المالية التي تعصف بالدول المتقدمة الكبرى والدول الناشئة، وكذا المتخلفة على حد سواء، وقد أدت هذه الانتكاسات إلى الاهتمام الكبير بموضوع الحوكمة.

فقد بدأ الاهتمام بالحوكمة بعد انهيار شركة إنرون وورلد كووم، وأزمة المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات في الدول المتقدمة، وكذلك الأزمة المالية الأمريكية سابقة الذكر التي أدت إلى الركود الاقتصادي مما يدل على أهمية عدم تطبيق قواعد الحوكمة. فتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة، حيث تشكل عنصرا مهما من عناصر تقييم الشركة، وعامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالية، كذلك صار مديرو الاستثمار المحترفون يأخذون مدى تطبيق الشركات المساهمة لقواعد الحوكمة كقيمة لها سعر مضاف لسهم الشركة إن لم يكن لها دور كبير في اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه في شركة معينة. ليس ذلك فحسب، بل أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة.

لذا، سيتناول هذا الفصل مناقشة المباحث الآتية كما يلي:

- الإطار الفكري لحوكمة الشركات؛
- الجوانب التقييمية والأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات؛
- آليات ومحددات حوكمة الشركات ومجالاتها؛
- حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية.

المبحث الأول: الإطار الفكري لحوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء. ومصطلح الحوكمة يعني المصدر أو المرجعية التي يستند إليها في حكم الشركة أو الوحدة أو الكيان، وبحسب البعض، فلا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين، وهذا ما تؤكد عليه الأبحاث والكتب في مجال حوكمة الشركات من حيث الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم. وقد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات (النشأة والمفهوم)

لقد اهتمت معظم الهيئات المالية والاقتصادية بمفهوم حوكمة الشركات، وذلك من خلال تقديم نظرتها فيما يخص هذا المفهوم الحديث، على أساس أن حوكمة الشركات هي الوسيلة التي تنظم العلاقات بين الأطراف ذات الصلة بالشركة حسب مبادئ وقواعد هذا المفهوم.

1- الحوكمة نظرة تاريخية

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة. ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهيار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في تزايد الاهتمام بالحوكمة.

ويمكن تلخيص مراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة فيما يلي:[1]

- مرحلة الكساد (ما بعد عام 1932)، وبدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.

- مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976- 1999)، حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.

---

[1] مصطفى محمود أبو بكر، **المتطلبات التنظيمية والإدارية لتوفير مقومات التطبيق الفعال للحوكمة على منظمات التعليم الجامعي**، مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص ص: 398-399.

- تزايد الاهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.

- مرحلة بدء ظهور اصطلاح الحوكمة (1999-2000)، كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء استخدام الإمكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.

- أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization For Economic Co-Operation And Development **(OECD)**، مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.

- على ضوء المعايير السابق وضعها من المنظمات المختلفة، اتجهت مؤسسات واتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.

- مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة وضرورة توثيقها (2001-2004)، حيث كان التركيز واضحا على حالات الفشل والفساد الأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات.

- مع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانهيار العديد من الشركات العملاقة، اتجه البنك الدولي أيضا إلى الاهتمام بالحوكمة، وقام بتعضيد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

2- مفهوم حوكمة الشركات

تشير الدراسات إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والممارسين على تعريف محدد أو ترجمة محددة لمصطلح "CORPORATE GOVERNANCE"، إذ يرى البعض تسميتها بحوكمة الشركات ويصفها آخر بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة، والحاكمية المؤسسية، ويرى آخرون أنها بمثابة مجموعة من الإجراءات الحاكمة داخل المؤسسة.[1]

[1] عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص:27.

2-1- المفهوم اللغوي للحوكمة

هو اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية.[1]

2-2- المفهوم المحاسبي للحوكمة

من المنظور المحاسبي، يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.

وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.[2]

2-3- مفهوم حوكمة الشركات

هناك عدة تعاريف منها ما يلي:

- حوكمة الشركات هي "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".[3]

- كما عرفها البعض بأنها "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة".[4]

- هي عبارة عن " مجموعة من الآليات التي تساعد على تهيئة الوضعية الحقيقية لتشغيل الشركات لأهدافها التي أقرتها مسبقا".[5]

---

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات و دور مجلس إدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص:19.

[2] **المرجع نفسه**، ص:19.

[3] طارق عبد العال حمادة، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007، ص:4.

4 لؤي علي زين العابدين، **"الحوكمة وأثرها في تنشيط حركة الاستثمار في السوق المصرية"**، **مجلة المحاسب**، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر 2004، العدد 240، ص: 260.

[5] Benoit PIGE, **Gouvernance: contrôle et audit des organisations**, Economica, Paris, 2008, p:2.

- كما أن هناك تعريفا آخر يشير إلى إن حوكمة الشركات هي" إطار يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك الشركات وموظفيها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين.[1]

من خلال التعاريف أعلاه، يمكن عرض خصائص حوكمة الشركات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): خصائص الحوكمة

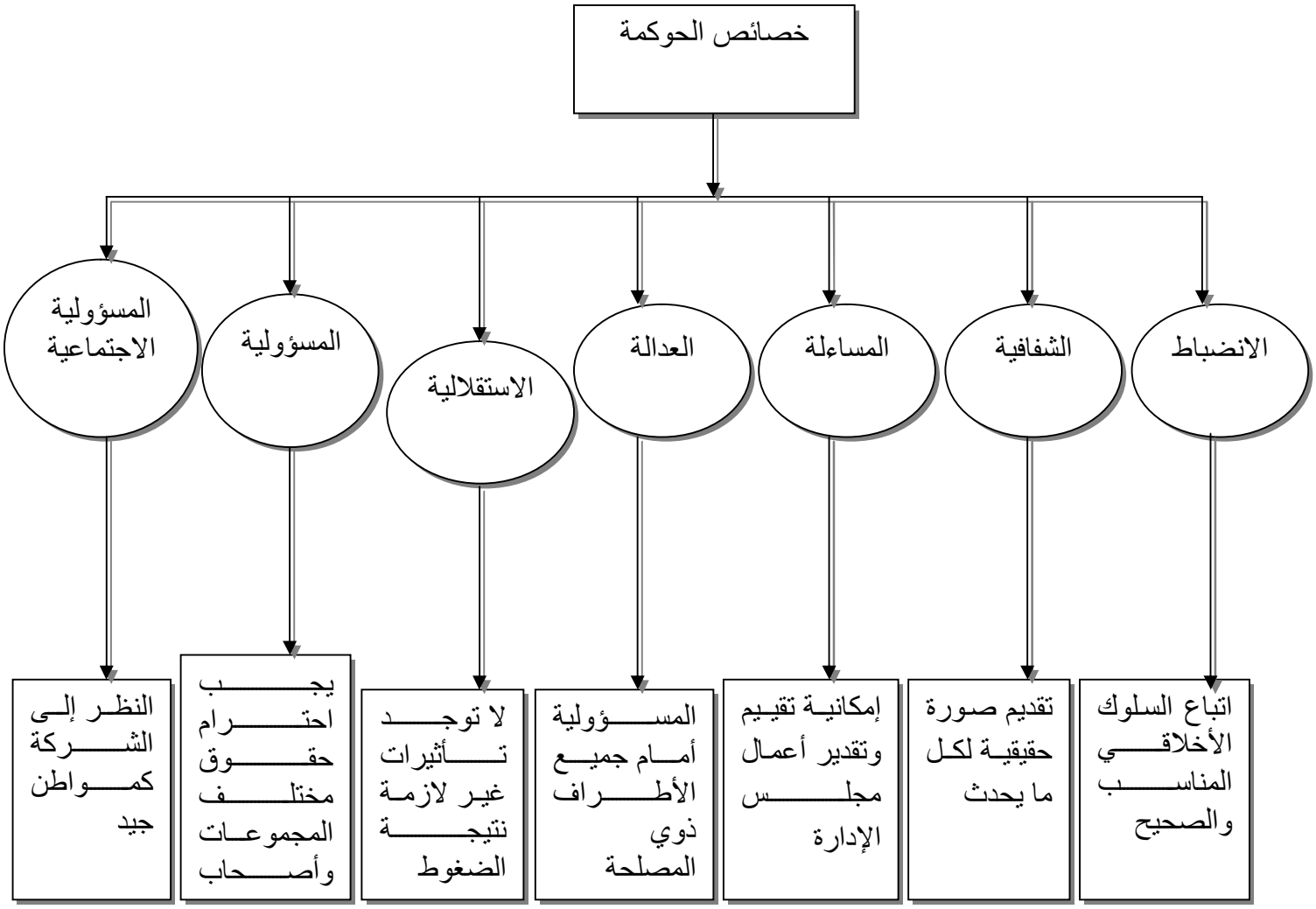

المصدر: عمر عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات-دراسة ميدانية-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008-2009، ص:11.

[1] عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص:17.

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول إن حوكمة الشركات هي عبارة عن كيفية بناء هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون، بالاعتماد على المعايير الدولية للشفافية، والوضوح، والدقة في البيانات المالية بما يسمح بتحقيق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة.

المطلب الثاني: حوكمة الشركات (الأهمية، الأهداف والمعايير)

نظرا للأهمية المتزايدة لمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع أهداف ومعايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

1- أهمية حوكمة الشركات

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في عدة جوانب وهي كما يلي:

1-1- الجانب الاقتصادي

فعلى الصعيد الاقتصادي، أخذت تزداد أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أكده Winkler بشدة، حيث أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق، والعمل على استقرارها من التقلبات الشديدة فيها وبالتالي التقدم الاقتصادي المنشود.[1]

2-1- الجانب المحاسبي والرقابي

أما أهمية حوكمة الشركات في الجانب المحاسبي والرقابي فهي تتجسد في الآتي:[2]

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.

---

[1] Winkler ADALBERT, **Financial development: Economic Growth and Corporate Governance**, Working paper Series: Financial and Accounting, visited: 19/01/2013.

[2] فيصل محمود الشواورة، **"قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد و الوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص:128.

- تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدء بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدني مستوى للعاملين فيها.
- تفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوف المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقامة وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

1-3- الجانب الاجتماعي

أما على الصعيد الاجتماعي، فيذكر مركز الحوكمة في الجامعة التكنولوجية في سيدني university Of Technology In Sidney (UTS) أنها تهتم بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويشجع إطار حوكمة الشركات الاستخدام الكفء للموارد وضمان حق المساءلة عن السيطرة عليها، ويهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام.[1]

1-4- الجانب القانوني

أما في الجانب القانوني، فتتمثل في قدرة المعايير التي تستند إليها حوكمة الشركات على الوفاء بحقوق كافة الأطراف المستفيدة في الشركة، مثل حملة الأسهم والمقرضين والعاملين وغيرهم، وتعد القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية والتدقيقية العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات، إذ تنظم تلك القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمعنية بالاقتصاد كله.[2]

2- أهداف حوكمة الشركات

يمكن تلخيص أهداف حوكمة الشركات من خلال العناصر الآتية:[3]

---

[1] عمر عبد الصمد، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص:16.

[2] Winkler ADALBERT, **Op.cit**, visited: 19/01/2013.

[3] العياشي زرزار ، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات و آفاق، جامعة العربي بن المهيدي- أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2010، ص:4،

- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة.

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

- تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس على تحقيق الكفاءة والتنمية.

- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

- زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وتعميق دور سوق الأوراق المالية وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.

- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.

- خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريتها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفان في طريق التنمية.

- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى توفير حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية.

- التحقق من وجود وتشغيل آليات الرقابة بين كل أطراف حوكمة الشركات من مسيرين، مراجعين، اللجان المتخصصة لمجلس الإدارة والمساهمون.[1]

3- معايير حوكمة الشركات

يمكن الاعتماد على النقاط الآتية كمعايير للحوكمة وهي:[2]

- الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية.

---

[1] Helene PLOIX, **Gouvernance d`entreprise pour tous dirigeant, administrateurs et investisseurs**, Collection HEC, Paris,2006, p:15.

[2] عدنان بن حيدر بن درويش، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص:25.

- الالتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين.
- كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الاستراتيجية.
- سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفقا لقاعدة أفضل الممارسات.
- دقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية واكتمالها وشفافية الإفصاح وملاءمة توقيته.

المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات والأطراف المعنية بها

تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الركائز المختلفة لغرض الرقابة على الأطراف ذات الصلة بالشركة. وعليه، فإن حوكمة الشركات تعمل على تجسيد هذه الركائز بغية استفادة الأطراف المعنية بها سواء الداخلية أو الخارجية.

1- ركائز حوكمة الشركات

يمكن عرض ركائز حوكمة الشركات في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): ركائز حوكمة الشركات

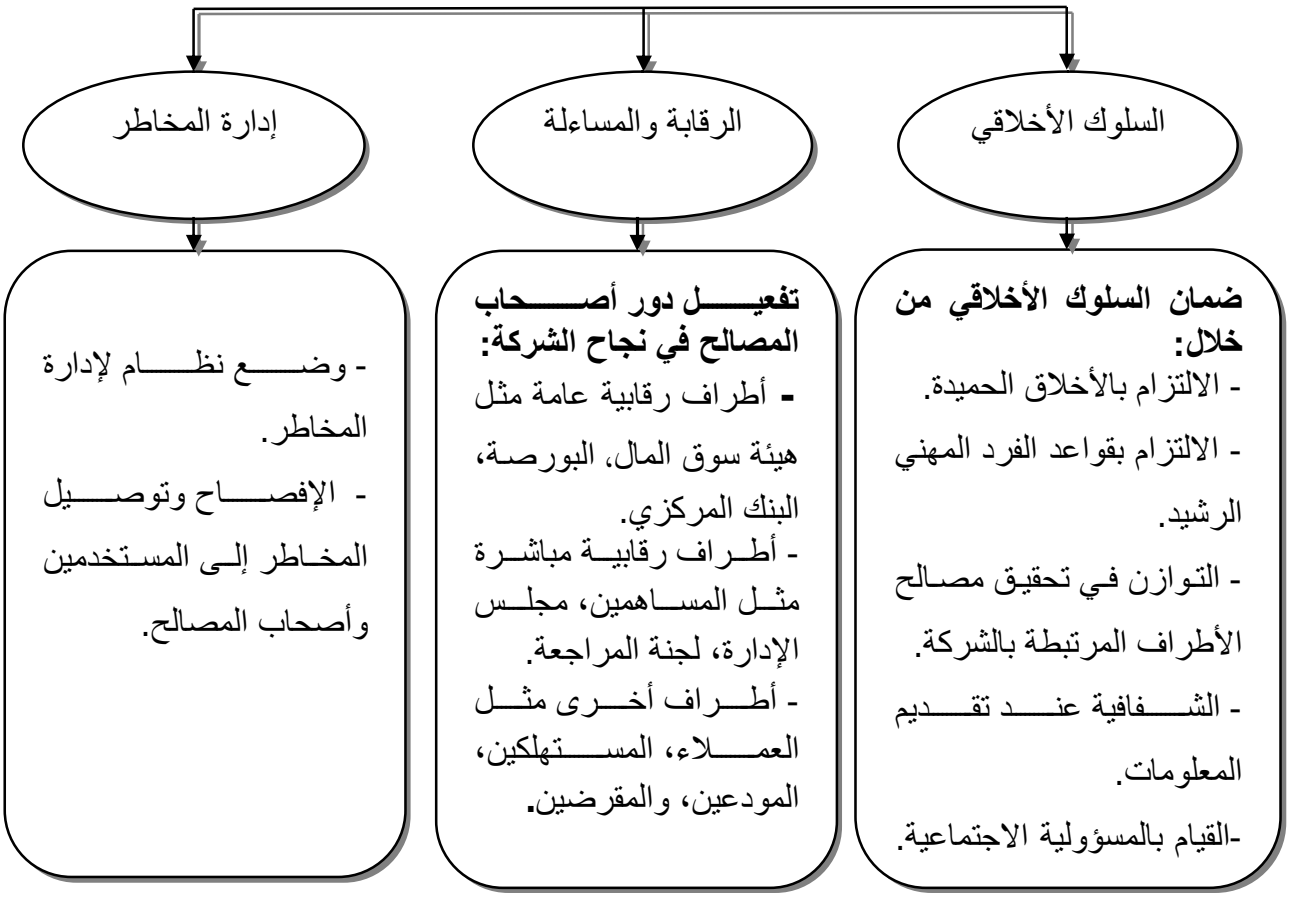

المصدر: طارق عبد العال حمادة، **حوكمة الشركات "المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:47.

2- الأطراف المعنية بحوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي كما يلي:[1]

2-1- المساهمون

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2-2- مجلس الإدارة

وهو من يمثل المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى، مثل أصحاب المصالح، ويقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

2-3- الإدارة

وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئولياتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

2-4- أصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة، مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان. فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار.

المبحث الثاني: الجوانب التقييمية والأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات

أدت الحاجة إلى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات إلى إيجاد مجموعة من المبادئ والقواعد التي تساعد على ذلك، ومن المؤسسات التي اهتمت بإصدار هذه المبادئ صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة

---

1 أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:696.

التعاون الاقتصادي والتنمية التي قامت بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، وتم تعديلها سنة 2004. وفي المقابل، فان لهذه القواعد والمبادئ جوانب تقييمية وأبعاد تنظيمية تحدد حوكمة الشركات.

المطلب الأول: قواعد حوكمة الشركات

لتحقيق أهداف الحوكمة، ينبغي توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم قواعد حوكمة الشركات وهي كما يلي:

1- توافر إطار فعال للحوكمة

تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسئوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة،[1] وإلزام الجميع بتطبيق القانون ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق.

الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية في ممارسة الحوكمة، تقتضي وجوب أن تنص التشريعات والتنظيمات بوضوح على تقسيم المسئوليات بين الأطر المختلفة في الشركة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور، مع ضرورة أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

2- حماية حقوق المساهمين

تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة، وتوفير حقوق التصويت والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة، مثل طلب الاطلاع على دفاتر الشركة والمساهمة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها، وكذلك أي عملية غير عادية تؤثر على البنية الأساسية للشركة، وأيضا وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة، كذلك إعطائهم الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم لمنع سوء الاستغلال.[2]

---

[1] **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2008،ص:8.

[2] ماجد إسماعيل أبو الحمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009،ص:18.

3- المعاملة العادلة للمساهمين

تعتبر العدالة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمون على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي:

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.

- منع الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.[1]

4- الأطراف ذات المصلحة بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة

ويتم ذلك من خلال النقاط كالأتي:

- ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.
- توفير المعلومات ذات الصلة وبالقدر المناسب لها بأسلوب دوري ومنظم وفى التوقيت المناسب.
- السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.
- تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.[2]

---

[1] ماجد إسماعيل أبو الحمام، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص:18.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 19.

5- الإفصاح والشفافية

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة. وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤديان إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.[1]

6- مسؤوليات مجلس الإدارة

للوقوف على مدى مسئوليات مجلس الإدارة، فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات للتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي:

- على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة.
- تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.
- على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة.[2]

المطلب الثاني: الجوانب التقييمية لقواعد حوكمة الشركات

تتضمن قواعد حوكمة الشركات مجموعة من الجوانب التقييمية لها أهمية بالغة في تجسيد حوكمة الشركات وفق مستلزماتها، وفيما يلي أهم هذه الجوانب.

1- فاعلية حوكمة الشركات

وتتمثل في أن مبادئ وقواعد حوكمة الشركات يجب أن تتميز بما يلي:

---

[1] يونس بن عمارة ومحمد حولي، **دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية**، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 4-5 ديسمبر 2012، ص:6.

[2] **المرجع نفسه**، ص:6.

- القدرة على توفير الضمان من خلال قيام الوكيل بتقييم القرارات التي تتوافق مع روح العقد الذي تم إبرامه مع المالك (المساهمين) والوكيل.
- ضمان استمرار تدفق رأس المال والذي يعتبر أحد المؤشرات لنجاح الشركة.
- القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهة التحايل والخداع الذي تتعرض له أموال الشركة.

2- مقومات فاعلية حوكمة الشركات

تحتاج الحوكمة إلى مجموعة من المقومات لدعم تطبيق قواعدها ومبادئها الأساسية المحددة من أجل إحكام الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات والقرارات التي تتخذ من قبل إدارة منظمات الأعمال، وأبرز هذه المقومات:

- توفر القناعة الكاملة لدى إدارة المنظمات بقبول قواعد ومبادئ الحوكمة، وهذه القناعة مهمة وأساسية.
- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للشركة.
- وجود لجان أساسية، منها لجنة المراجعة، تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الشركة.
- وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للشركة.
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركة.
- ضمان الكفاءة والالتزام.[1]

3- الربط بين قواعد حوكمة الشركات والأداء

بإمكان الشركة تحقيق عملية الربط بين مبادئ وقواعد حوكمة الشركات والأداء المالي بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الدخل وتعزيز القدرة على المنافسة في سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء، ويتم ذلك من خلال عدة طرق وأساليب:[2]

- من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، مثل الإجراءات المحاسبية والمراجعة والتدقيق المالي.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، 2005، ص ص:28-29.
[2] ماجد إسماعيل أبو الحمام، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص:37.

- تطوير خطة استراتجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب الاستثمارات، وتحسين كفاءة أداء الشركة والعاملين معها.

- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والموظفين مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية ومصرفية.

- الدول التي تطبق قواعد حوكمة الشركات تفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأسمال.

المطلب الثالث: الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات

تحكم قواعد حوكمة الشركات عدة أبعاد تنظيمية تساهم في تحديدها وتفعيلها، ومنها من يقوم بتحسينها وتشجيعها، تتلخص هذه الأبعاد في العناصر الموالية:[1]

1- البعد الإشرافي

هذا البعد يتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة، من خلال وضع قوانين تسمح بتوقيع العقاب على الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.

2- البعد الرقابي

يتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة. فعلى المستوى الداخلي، فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر. أما على المستوى الخارجي، فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاليته.

3- البعد الأخلاقي

يتعلق بتوفير وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من القواعد الأخلاقية، النزاهة، الأمانة ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

---

[1] زين الزين بروش وجابر دهيمي، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، يومي 6-7 ماي 2012،ص:6-7.

4- الاتصال وحفظ التوازن

ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة، أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى.

5- البعد الاستراتيجي

ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي والتطلع إلى المستقبل استنادا إلى دراسة متأنية ومعلومات كافية على أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا إلى معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

6- المساءلة

ويحدد هذا العنصر الإعلان عن أنشطة وأداء الشركة والغرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونا مساءلة الشركة.

7- الإفصاح والشفافية

ويتعلق الإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة عن الالتزام بمبادئ الحوكمة طبقا لتوصيات سوق الأوراق المالية.

8- تقويم أداء الشركة

تكمن أهمية حوكمة الشركات في دورها المتمثل في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم قدرتها التنافسية، مما يساعد على التوسع والنمو.[1]

مما سبق، يمكن عرض الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات من خلال الشكل الآتي:

---

[1] عمر قمان، **مدى مساهمة المراجعة المالية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق، المدرسة العليا للتجارة-الجزائر-،2011-2012، ص: 13.

الشكل رقم (1-3): الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات

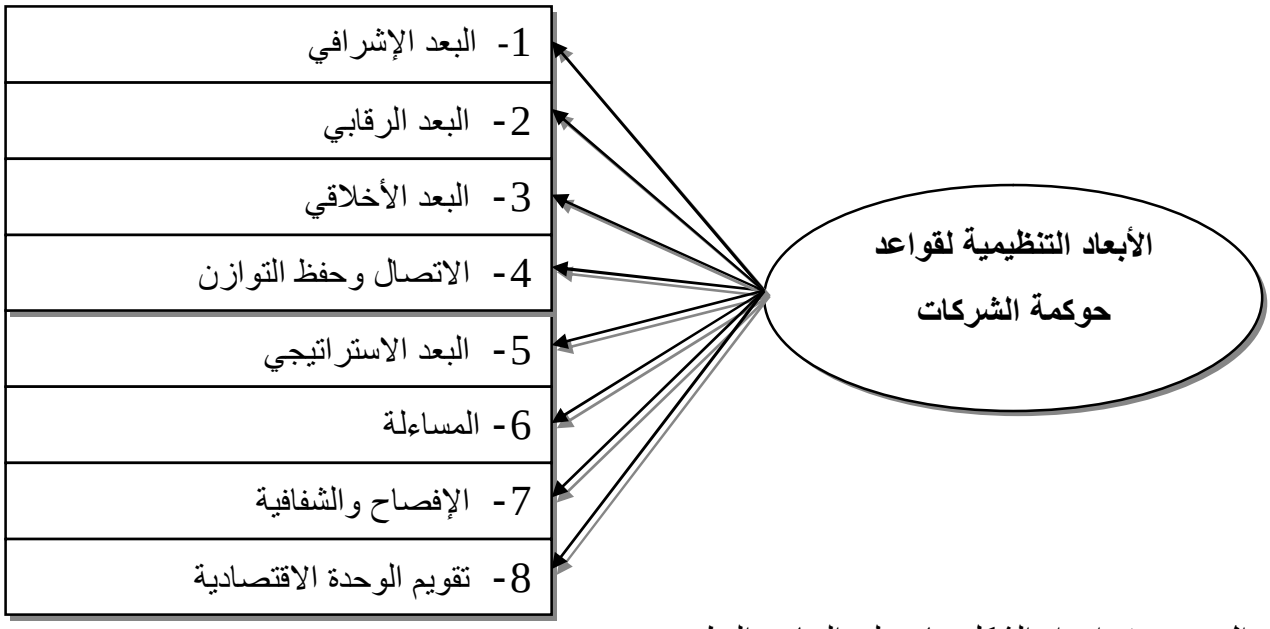

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجانب النظري.

المبحث الثالث: آليات ومحددات حوكمة الشركات ومجالات تطبيقها

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة، يجب أن تتوافر مجموعة من الآليات والمحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات.

المطلب الأول: آليات حوكمة الشركات

قبل التعرض إلى آليات حوكمة الشركات، لابد من تحديد معنى الآلية التي تعتبر بأنها منظومة من الأجزاء التي تعمل بتناسق وتعاون، حيث إن الخلل في جزء منها يؤدي إلى توقف المنظومة بكاملها أو خلل في طريقة عملها. وتأسيسا على ما سبق، تعرف آليات الحوكمة بأنها "مجموعة الممارسات- مهمات وخصائص- التي تضمن للشركة السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية، والتكيف مع متغيرات بيئتها الخارجية بإفصاح عالي وشفافية واضحة لتحقيق مطالب أصحاب المصالح كافة".[1]

1 فيروز شين ونوال شين، **دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، -الجزائر-، يومي 6-7 ماي 2012، ص ص:6-7.

1- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتجاه الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها، حيث يمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يلي:[1]

1-1- مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي سيشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب أدائها وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

1-2- لجان مجلس الإدارة

لكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

1-2-1- لجنة التدقيق

لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية. ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

1-2-2- لجنة المكافآت

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال الشركات المملوكة للدولة، فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح

---

[1] فريد كورتل، **حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يوم 15-16 أكتوبر 2008، ص:3.

الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية، وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

1-2-3- لجنة التعيينات

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من طرف الشركة. ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين، فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم مهاراتهم باستمرار، وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب شغلها...إلخ.

1-2-4- التدقيق الداخلي

هو نشاط توكيد واستشارة مستقل وموضوعي الهدف منه، إضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة، فهو يساعد هذه الأخيرة على تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.[1] وتتم تقوية استقلاليتها عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة. ويمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على الحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المستخدمة.[2]

2- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية في الآتي:[3]

2-1- منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح (أو أنها غير مؤهلة)، فإنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس الحقل، وبالتالي تتعرض للإفلاس. إذن، منافسة سوق المنتجات(أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك أسواق فعالة لعمل الإدارة العليا.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر،2006، ص:282.

[2] فريد كورتل، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص:6.

[3] فيصل محمود الشواورة، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص:135.

2-2- الاندماجات والاكتساب

تعد الاندماجات والاكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

3-2- التدقيق الخارجي

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في جودة تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث إن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في المجال الذي تعمل فيه الشركة.

4-2- التشريعات والتنظيمات

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، فقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

على سبيل المثال معايير المحاسبة والمراجعة والتي تعد بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل حوكمة الشركات، فهي تمثل أحد الآليات التي تحث الشركات على اتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة بما فيه صالح الشركة ككل حيث لوحظ تطور جودة التقارير المالية خلال فترة الثمانينيات بسبب تحسين القوائم المالية، وهو ما أدى إلى صدور قانون الحماية المالية والذي يؤكد على أهمية وجود آليات إفصاح وشفافية فعالة، بالإضافة إلى تشريع جديد في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أطلق عليه اسم Sarbans-Oxley توصيته مراقبة أداء شركات المحاسبة والمراجعة لضمان كفاءة أداء مهامها.[1]

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات وأهميتها

تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية ذات أهمية بالغة بما يتطلب التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وفيما يلي هذه المحددات و الأهمية المنتظرة منها:

---

[1] نرمين نبيل أبو العطا، **حوكمة الشركات و التمويل مع التطبيق على سوق المال لمصر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2006، ص ص:10-11.

1- محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما:

1-1- المحددات الداخلية

وتشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.[1]

1-2- المحددات الخارجية

تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل:

- القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق، مثل قوانين سوق الأوراق المالية، قوانين الشركات، قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، قوانين الإفلاس.

- كفاءة القطاع المالي من بنوك وأسواق المالية في توفير التمويل اللازم للمشاريع.

- درجة تنافسية أسواق السلع وعوامل الإنتاج.

- فعالية الهيئات والأجهزة الرقابية في تنفيذ رقابة صارمة على الشركات.

- بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين، المحاسبين، المحامين، الشركات المدرجة في السوق المالية...إلخ.

وتعتبر المحددات الخارجية مهمة جدا في تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، وهذا ما يقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.[2]

---

[1] سليمان محمد مصطفى، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"دراسة مقارنة"**، الدار الجامعية، 2008، ص ص:23-24.

[2] Samiha Fawzi**, Assessment of corporate governance in Egypt**, working paper n:82, the Egyptian center for economic studies, Egypt, april, 2003, p:4.

2- أهمية محددات حوكمة الشركات

تمكن أهمية محددات حوكمة الشركات الخارجية منها والداخلية فيما يلي:[1]

2-1- أهمية المحددات الخارجية

تتمثل أهمية محددات حوكمة الشركات الخارجية في الآتي:

- تضمن حسن إدارة الشركة.
- التقليل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2-2- أهمية المحددات الداخلية

تتمثل أهمية محددات حوكمة الشركات الداخلية في الآتي:

- فيما يخص أهمية المحددات الداخلية، فتكمن في تقليل التعارض بين الأطراف الثلاثة والمتمثلة في مجلس الإدارة والجمعية العامة والمديرين التنفيذيين، وهذا من ناحية اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: مجالات تطبيق حوكمة الشركات

لتطبيق حوكمة الشركات وجعلها علاج ناجح للفساد المالي والإداري ووسيلة وأداة لذلك، كان لا بد من تحديد مجالات عملها والتي يمكن التعرض لها فيما يلي:

1- مجال تأسيس فكر وثقافة الالتزام

تقوم فلسفة الحوكمة بإثراء وإخصاب فكر وثقافة الالتزام، وهو فكر ارتقائي بنائي، فكر قائم على التقاليد العتيدة الراسخة، والمستمدة من حضارة الشعوب، وزود بالقيم والمبادئ، والتي تعمل على بناء وتأسيس المضمون الأخلاقي واسع المدى، وتعريف حجم المخاطر بالغة الضخامة الناجمة عن عدم التصدي للانحرافات، مهما كان حجمها يبدو محدودا. ومن ثم إنجاح ممارسات سلطة الإدارة لعمليات الحوكمة، أيا كان القائم بهذه السلطة، سواء ما يتصل منها بسلطات الجمعيات العمومية، أو ما كان يتصل أيضا بعمل مجالس الإدارة، وما كان منها يتعلق أيضا بالعمليات وإنجاح ممارسات مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين، وتحقيق فاعلية نظام المحاسبة، وتحويله بالفعل إلى نظام معلومات حقيقية وصادقة. فالحوكمة هدفها الرئيسي هو تحقيق المعرفة، وهي لا تتحقق بدون معلومات، وهي تنتج بدون بيانات، وهي تلك التي يتم توفيرها من خلال القوائم المالية الدورية، التقارير المالية الدولية، مبادرات الشركات بالإعلان.

---

[1] عبد الله خبابة، **الحوكمة آلية فعالة للقضاء على الفساد الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 18-19 أكتوبر 2009، ص:6.

وبالتالي، فإن الفكر والثقافة يضعان معا قواعد الوعي والإدراك والفهم، ويضعان معا الإطار العام للترابط بين الأطراف المختلفة. إن الحوكمة تؤسس فكر وثقافة الالتزام وتوثق كل شيء يجري في الشركات ، فلا شيء يمكن رصده خارج القوائم المالية، بل يتعين أن يتم رصد كل شيء في القوائم المالية والحديث عنه في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.[1]

تعمل الحوكمة على إبقاء الرموز صالحة وسليمة، وتؤكد على الأخلاق الحميدة وتضع نموذجا للقيم، وتعمل على العناية بالصحة والسلامة المالية.

2- مجال تحسين الشفافية وتحقيق الوضوح

تستخدم الحوكمة كأداة تنوير واستنارة، وإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة القائمة في الشركات، وبالتالي لا يوجد أي شيء من شأنه أن يقلل من القدرة على الرؤية الشاملة لما يحدث في الشركات، أي أن تحد الحوكمة من الضبابية وعدم الوضوح، اللبس، العتامة، الظلمة.

وكلما كانت الحوكمة قوية، كلما كانت فاعلة. وكلما كانت تحسن من درجة الشفافية ومن درجة الوضوح، وهي متطلبات أساسية وضرورية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية، وزيادة تراكمها ومكوناتها.

3- مجال تحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة

تحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة خاصة في البيانات والمعلومات التي يتم نشرها عن الشركات، وما تتضمنه تقارير مراقبي الحسابات عنها، والإيضاحات المتممة لها، ومن ثم تحسين فاعلية وقدرة النظام المحاسبي في الشركات، على إيضاح ما يحدث ويتم فيها، والتعبير الحقيقي عن الموجودات وبما يساعد على زيادة عناصر الثقة في الشركات وإكسابها مصداقية، ومن هنا يتعين أن تكون المبادئ المحاسبية والأعراف المحاسبية، والنظم المحاسبية والقواعد المحاسبية متقدمة ومطبقة بشكل سليم، حيث يتعين أن يتم تطبيق واحترام القواعد الأساسية بالنسبة لمدققي الحسابات، سواء كانوا مدققي حسابات ومعدي حسابات داخليين أو كانوا خارجيين، فالمحاسبة لها أهميتها القصوى في مجال الحوكمة، وهي مهمتها إظهار الحقيقة واضحة، ودون تغيير فيها أو احتيال، أو زيف، وهو ما سيتم التعرض له بإيجاز على النحو الآتي:[2]

---

[1] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص: 150.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 150.

1-3- معدي الحسابات التمويلية

معدي الحسابات التمويلية، هم العاملون في مجال المحاسبة داخل الشركات، حيث يتعين على الإدارة القيام بالآتي:

- عدم استخدام التقارير المحاسبية سواء بشكل واسع أو محدود لتزييف الواقع، وإظهاره على غير حقيقته، بهدف خداع الغير.
- عدم إخفاء أي بيانات عن الأداء التمويلي للمشروعات، وكذلك أي بيانات عن الأصول المعنوية أو أي معلومات غير تمويلية خاصة تلك التي تتعلق باحداث القيمة، وهم صانعوا القرار.

2-3- مدققي الحسابات الخارجيين المستقلين

يتعين على مدققي الحسابات القيام بما يلي:

- أن تتم أعمال التدقيق من جانب مدقق حسابات كفء، ومن خلال شخصية مستقلة عن المشروع، وأن تظهر هذه الكفاءة وهذه الاستقلالية الكاملة في العمل الذي يقوم به وفي قدرته على اكتشاف الأخطاء، أو في اكتشاف أوجه القصور، أو عمليات التجميل المحاسبي باستخدام قوائم مالية معدة ومضللة.
- أن يقوم مدقق الحسابات باستخدام وتطبيق قواعد المحاسبة والتدقيق، والتنبيه إذا ما وجدوا استخدام لعمليات الدمج لبعض الحسابات لإخفاء حقائق، أو عمليات التجميل المحاسبي، والتي قد تلجأ إليها إدارة بعض الشركات للحصول على مكافآت ومزايا مرتبطة بنتائج الأعمال.
- أن تكون هناك هيئات محاسبة مهنية عليها التأكيد، والتأكد من أن أعضائها من مدققي حسابات الشركات يحترمون ويراعون تطبيق القواعد المهنية في عملهم.

4- مجال توفير عناصر الجذب الاستثماري المحلي والدولي

الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها لكنها وسيلة وأداة للوصول إلى تحقيق أهداف متعددة. وأهم هذه الأهداف توفير عناصر جيدة للجذب الاستثماري، سواء من جانب المستثمرين الدوليين. أو من جانب المستثمرين الوطنيين المحليين، وبما يعمل على توطين كلا النوعين من الاستثمارات في مشروعات محلية. وتعتمد عمليات الجذب الاستثماري في أي سوق على توافر عناصر الثقة والمصداقية وتأكيد نزاهة المعاملات وارتباطها بهيكل القيم والمبادئ المتعارف عليه.[1]

---

[1] رابح بوقرة وهاجر غانم، **الحوكمة المفهوم والأهمية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، يومي 6-7 ماي 2012،ص:20.

5- مجال تحقيق العدالة وتطبيق مبدأ على قدم المساواة

وتقوم الحوكمة في هذا المجال على تهيئة الفرص المتاحة للجميع، وعلى تطبيق مبدأ على قدم المساواة، مما يزيد من الشعور بالعدالة ومن الإنصاف وبالتالي، من الأمان وبما يقضي على حالات العجز والطمع وتهم الفساد ...إلخ. فضلا عن الظلم والغبن الذي يقع على أي من الأطراف ذات العلاقة بالشركات. وكذا، عدم وجود أي ممارسات خاطئة، أو حالات تلاعب وإخفاء خسائر أو وجود إظهار لأوضاع على غير حقيقتها، ومن ثم تعمل الحوكمة على تحقيق العدالة وإتاحة الفرصة لكافة الأطراف للمعرفة، وجعل الجميع يعاملون على قدم المساواة.

6- مجال تحسين الأداء

تعمل الحوكمة على حسن إدارة الشركات خاصة فيما يتصل بعمليات التخطيط أو التنظيم أو المتابعة ومن ثم تزداد الكفاءة الإدارية للشركات.[1]

7- مجال زيادة الفاعلية والأداء

تقوم الحوكمة بدور شديد الأهمية في زيادة فاعلية الشركات، وجعل حاضرها ومستقبلها واعدا من خلال عدة وسائل رئيسية هي:

- وسيلة زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية.
- وسيلة زيادة الجودة والارتقاء بالنوعية.
- وسيلة اكتساب مزايا تنافسية خاصة في مجال التسعير وخدمات ما بعد البيع.

وتعمل الحوكمة على تعميق الإحساس بالواجب وزيادة الشعور بالمسئولية وتنمية روح المشاركة المسئولة بين كافة الأطراف، وبالتالي يتحول الجميع إلى شركاء في صنع النجاح.[2]

من خلال دراسة ما جاء في المباحث الثلاثة للفصل الأول، يمكن وضع إطار متكامل لحوكمة الشركات كما هو موضح في الشكل الموالي:

---

[1] رابح بوقرة وهاجر غانم، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:20.

[2] **المرجع نفسه**، ص:20.

الشكل رقم (1-4): الإطار المتكامل لحوكمة الشركات

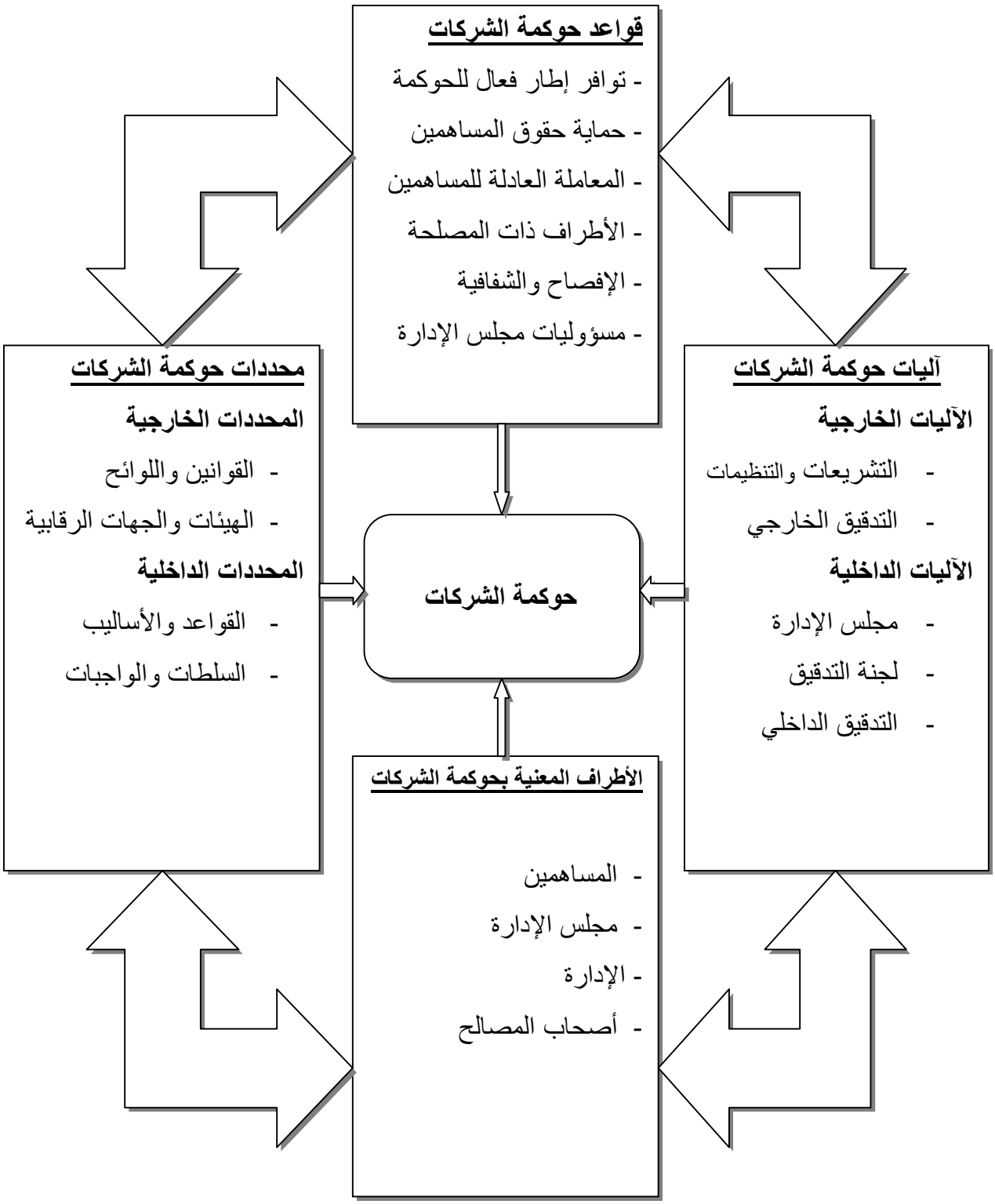

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على ما تم تناوله في المباحث السابقة.

المبحث الرابع: حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات التي يمكن أن تفوق في أهميتها تلك الأهمية التي تحظى بها الموضوعات الأخرى بالنسبة لشركات الأعمال الدولية وبرامج التنمية. ويرجع ذلك إلى سلسلة من الأحداث، والتي كانت السبب في هذه الأولوية التي تتمتع بها الموضوعات المتعلقة بحوكمة الشركات لدى كل من مجتمع الأعمال الدولية، ومؤسسات التمويل الدولية. وكانت الانهيارات المذهلة لمنشآت الأعمال – مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار والإقراض Savings and Loan Banks في الولايات المتحدة الأمريكية، هي القوة الدافعة وراء طلب التغيير في الدول المتقدمة. فقد كانت الفضائح والأزمات المالية الكبرى، والانهيارات المؤسسية في شرق آسيا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية هي التي أتت بموضوعات حوكمة الشركات إلى مركز الصدارة في الدول النامية، والأسواق الصاعدة، والاقتصاديات الانتقالية.

المطلب الأول: الأحداث الدولية وعلاقتها بحوكمة الشركات

وقعت العديد من الأحداث التي وضعت قضية حوكمة الشركات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية، ومنها حالات الفشل وانهيار بعض الشركات الرائدة التي دعت إلى الاهتمام بالتغيير في الدول المتقدمة، وقد حدثت مؤخرا فضائح كبيرة وأزمات اقتصادية أو حالات فشل مؤسسي في روسيا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية جعلت حوكمة الشركات تطفو إلى السطح في الدول النامية والأسواق الناشئة.

1- أحداث جنوب شرق آسيا

من بين الأحداث الدولية ما حدث في جنوب شرق آسيا من كارثة مالية اجتاحت الأسواق الآسيوية، وأدت إلى انهيار العديد من البورصات في ماليزيا وسنغافورة والفلبين وإندونيسيا في عام 1997م، والتي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للمؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين القطاعات الاستثمارية ومنشآت الأعمال والحكومة. وقد ظهرت مشاكل عديدة إلى المقدمة في أثناء هذه الأزمة تضمنت ممارسات ومعاملات كبار الموظفين المنفذين والأقارب والأصدقاء، ودورهم في إلحاق الضرر بين منشآت الأعمال والحكومة وحصول الشركات على مبالغ هائلة من القروض قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة.[1]

---

[1] العثيم أحمد بن صالح، **حوكمة الشركات العائلية**، بدون ذكر دار النشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2006، ص ص: 11-12.

ويتضح من هذه الأحداث أن انعدام حوكمة الشركات يمكن الداخليين، سواء أكانوا من مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين العموميين من نهب الشركة أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل المستخدمين والموردين وعموم الجمهور وغيرهم. وفي اقتصاد العالم الحالي، تصبح الشركات، بل والدول التي تضعف فيها ممارسات حوكمة الشركات أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية، ومن هنا جاء اهتمام العالم بحوكمة الشركات.[1]

2- انهيار شركة إنرون

يعد انهيار شركة إنرون (Enron) سنة 2001 من بين آخر الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل، لعل أبرزها عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات مهنة المراجعة والأعمال، حيث تعتبر الأحداث التي جرت في هذه الشركة نموذجا صارخا حول غياب الشفافية والإفصاح حول وضعيتها المالية.[2] وما يؤكد غياب الشفافية هو أنه في السنة التي انهارت فيه الشركة كانت في المرتبة السابعة على مستوى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الربحية، حيث بلغت 60 مليار دولار أمريكي.

3- انهيار شركة وورلد كوم

بدأت شركة وورلدكوم WorldCom نشاطها بولاية ميسيسيبي عام 1983، تحت مسمى شركة الخدمات المحدودة البعيدة. وفي عام 1989، اندمجت مع شركة الشركات المتميزة وتحولت إلى شركة عامة وتم قيدها في البورصة سنة 1995. وعمدت هذه الأخيرة في الفترة الممتدة ما بين سنة 1999 إلى سنة 2002 إلى استخدام حيل محاسبية بهدف إخفاء مركزها المالي، ويعود السبب في انهيارها إلى غياب الإفصاح والشفافية حول وضعيتها الحقيقية،[3] والتي تعتبر من بين أهم ركائز حوكمة الشركات.

---

[1] المنيف إبراهيم، **"حوكمة الشركات الدرع الواقي من استشراء الفساد والفضائح المالية"**، **مجلة المدير**، العدد 42، 2004، ص:4.

2 حسان بن صالح المعتز، **"أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون «(Enron) » و الدروس المستفادة"**، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة**، المملكة العربية السعودية، مجلد رقم: 22، العدد الأول، 2008، ص: 7.

[3] حسن عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمرك، 2010، ص: 33.

4- الفساد وسوء الإدارة

حدثت العديد من الأزمات المالية نتيجة الفساد وسوء الإدارة، ومنها ما حدث في كبرى الشركات الأمريكية مثل إنرون وغيرها من الشركات العالمية الكبرى، عندما تم اكتشاف أن التقارير المالية والحسابات الختامية لهذه الشركات كانت لا تعبر عن الموقف المالي الحقيقي لها من خلال التواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة.[1] وأدى ذلك إلى جعل عملية جذب رؤوس الأموال الكافية عملية محفوفة بالصعوبة، لأن هذه الأزمات تكلف المستثمرين بلايين الدولارات و تدمر قدرة الشركات المالية، كما تسهم أيضا في زيادة نشاط المساهمين والتنافس على الاستثمار، لأن المستثمرين وخاصة المستثمرون المؤسسون يبدون للجميع رفضهم تسديد فاتورة الفساد وسوء الإدارة، وقبل أن يلتزم المستثمر بأي مبلغ أصبح يطلب إثبات أن الشركة تدار وفق ممارسات الأعمال السليمة التي تقلل إلى أدنى حد احتمالات الفساد وسوء الإدارة.

ومن هنا جاءت حوكمة الشركات من أجل محاربة هذا الفساد الذي يعني سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

المطلب الثاني: جهود المنظمات والهيئات الدولية في مجال حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات مايلي:

1- صندوق النقد الدولي

وضع هذا الأخير قواعد لممارسات الجيدة لحوكمة الشركات الخاصة بشكل أساسي، وذلك من أجل شفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية، حيث تضمنت مدونة قانون السياسات المالية مايلي:[2]

- وضوح الأدوار والمسؤوليات.

- توافر المعلومات للجماهير.

- إعداد الميزانيات وتنفيذ التقارير فيها بطريقة واضحة.

- تأكيد النزاهة.

---

[1] العثيم أحمد بن صالح، **مرجع سبق ذكره**، 2006، ص:12.

[2] أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 177-178.

2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في الفترة الممتدة بين 27-28 أفريل من سنة 1998، عقدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) اجتماع، وطلبت من الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات وضع مجموعة من المعايير والإرشادات عن حوكمة الشركات. وتم فتح ورشة عمل لتحديد المعايير والقواعد الخاصة بحوكمة الشركات، كما تم الاستفادة من إسهامات العديد من المنظمات غير الأعضاء في المنظمة، على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقامت هذه المنظمة بالموافقة على القواعد التي تعنى بحوكمة الشركات في ماي من سنة 1999، وتعنى هذه القواعد بحقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة. كما أنه في سنة 2004 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بإدخال إضافات للقواعد السابقة، لتصبح ستة قواعد، حيث تمثلت هذه الإضافة في مبدأ ضمان وجود أساس لنظام فعال لحوكمة الشركات.[1]

3- البنك الدولي

يمكن تقسيم جهود البنك الدولي فيما يخص حوكمة الشركات إلى عدة مستويات كالآتي:[2]

3-1- الجهود على المستوى المحلي

دعم البنك الدولي مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدول بنفسها ولمصلحتها، وذلك فيما يخص الحوكمة والإدارة الرشيدة، والهدف من هذا التقويم دعم الإصلاح التشريعي وتبني الأعمال التطوعية من القطاع الخاص، وهو ما يتفق وإطار البنك الدولي العام للتنمية الشاملة، الذي يؤكد على الإدارة الجيدة للشركات.

3-2- الجهود على المستوى الإقليمي

فيما يخص الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي، تمثلت في اشتراك البنك الدولي مع بعض الوكالات والهيئات الدولية الأخرى، وذلك في رعاية حلقات نقاش حول حوكمة الشركات التي تخاطب المسئولين الحكوميين والمشرعين والشركات المحلية والأجنبية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، 2005، ص ص: 39- 40.

[2] أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، 2005، ص ص: 174-175.

3-3- الجهود على المستوى العالمي

في هذا المستوى عمل البنك مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوسيع دائرة قواعد حوكمة الشركات، وقاما بالتوقيع على مذكرة تفاهم سنة 1999 لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة وإدارة الشركات، إضافة إلى ذلك التعاون مع الصندوق النقد الدولي فيما يخص الالتزام بالمعايير المعترف بها دوليا.

4- معهد المراجعين الداخليين في بريطانيا

قدم هذا الأخير ورقة عمل تحت عنوان "أجندة لإصلاح حوكمة الشركات"، وهذا بعد انهيار كل من شركة إنرون وورلدكوم، وتضمنت هذه الورقة ما يلي:[1]

- وضع مجموعة مبادئ أقوى لحوكمة الشركات خاصة تلك المدرجة في البورصة.
- التناوب الإلزامي بين شركات المراجعة الخارجية ومديري المراجعة.
- الإفصاح في التقرير السنوي عن الأعمال التي لم يراجعها المراجع الخارجي.
- تكوين لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء عل الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بما فيهم رئيس مجلس لجنة المراجعة.
- إلزام أعضاء مجلس الإدارة بتقديم إفصاحات عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال حوكمة الشركات

هناك العديد من التجارب الدولية في جميع أنحاء العالم، اهتمت بحوكمة الشركات من منطلق أهمية الحوكمة وما يجب أن تحتويه وثيقة الحوكمة من مصلحة لجميع الأطراف حسب طبيعة كل دولة، والاطلاع على هذه التجارب له الأثر الكبير في توضيح أهمية حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على الشركات في تلك الدول وهي كمايلي:

1- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حوكمة الشركات**

لقد ظهرت أول إجراءات خاصة بقواعد حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد عمليات الاستحواذ لبعض الشركات العملاقة لبعض الشركات الناشئة، مثل شركة -أنترناسيونال نيكل- التي استحوذت سنة 1974 على شركة (ESB) وغيرها من عمليات الاستحواذ التي كانت تعتبر في نظرهم كآلية من آليات الأسواق، وعليه تلت عملية الاستحواذ عدة تقارير والتي من بينها التقرير الصادر

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، 2005، ص ص: 39-40.

من "المائدة المستديرة" سنة 1978، وذلك من أجل وضع حد للتصرفات العدوانية لهذه الشركات، وقد تم هذا الاجتماع برئاسة المدير التنفيذي لشركة (كوكاكولا) أوستين، ومن بين ما جاء في هذا التقرير ما يلي:[1]

- الإشراف على الإدارة.
- اختيار وتعاقب أعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة قواعد إدارة الشركات والأداء المالي.
- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- ضمان الالتزام بالقانون.

وفي عام 1987، قامت اللجنة The Committee Of Sponsoring Organization بإصدار تقريرها المسمى لجنة تريد واي commission Tread way، والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

كما أنه في سنة 1989، عمل صندوق المعاشات الذي قام بإصدار قواعد تطبيق حوكمة الشركات مع لجنة مراقبة عمليات البورصة الأمريكية، وأدت هذه العلاقة إلى إصلاحات التي تبنت المكافآت الخاصة بالمدراء التنفيذيين سنة 1992، وعملت على تقوية الإفصاح والتوكيلات القانونية، ولقد حدد هذا الصندوق قواعد إدارة الشركات والتي من بينها (استقلال مجلس الإدارة، استقلال القيادة، استقلال عمليات المجلس والتقييم، حقوق الأسهم،..).[2]

وفي أعقاب انهيار كبرى الشركات الأمريكية مثل شركة إنرون (Enron)، اديلفيا (Adelphia)، كزيروكس (Xerox)، وورلدكوم (WorldCom) في بداية القرن الحالي، كان هناك رد فعل من مجلس الشيوخ الأمريكي في تبني قانون ساربن أوكسلي (Sarbanes-Oxley) في 30 جويلية 2002،[3] حيث عمل هذا القانون والمختصر بـ Sarbanes-Oxley(SOX)، على إنشاء مجلس الإشراف المحاسبي

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، 2005، ص: 153.

[2] **المرجع نفسه**،ص:155.

[3] Hervé STOLOWY, et autre, **« Audit financier et contrôle interne: l'apport de la loi Sarbanes-Oxley », Revue française de gestion**, 2003/6, n° 147, pp: 133-143, p:2.

للمؤسسات العامة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). وكان عمله تنظيم عمل المراجعين الخارجيين، وتسجيل المدققين لفرض عليهم القوانين التي تحد من الاحتيال، كما وضع بنود حول خدمات المدققين، وبتحديد أعمال كل من لجنة الأوراق المالية Securities an Exchange Commission (SEC)، والمجلس الإشراف المحاسبي للمؤسسات العامة.[1]

2- تجربة انكلترا في حوكمة الشركات

في المملكة المتحدة نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات بحيث صار جزء من المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا، وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة إلى المساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينيات، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية commission of reporting financial (FRC) وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة مرة في التقارير المالية التي تصدرها الشركات. وكانت الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال في المملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات، وقد أسفر هذا عن ظهور تقرير كاد بوري والذي يعتبر من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة. وفي أكتوبر1993، ظهر تقرير روتمان Rutteman الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، وظهر بعد ذلك في عام 1995 م تقرير قرين بوري greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت، والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة الشركات.

وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت، وتكون من ضمن مسؤوليتها مراجعة وتقييم الأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم، وفي عام 1998. ظهر الكود الموحد والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وصار هذا الكود في عام 2003 م يشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

[1] John C. Coates IV**, «the Goals and Promise of the Sarbanes-Oxley Act», The Journal of Economic Perspectives**, Vol. 21, No:1, (Winter, 2007), PP: 91-116, P:2.

[2] كمال بوعظم وعبد السلام زايد، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات، مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية**-، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عنابة- الجزائر-، 2009، ص:11.

3- تجربة فرنسا في حوكمة الشركات

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير فينو(Vienot) سنة 1992 بسبب مجموعة من العوامل أهمها، العولمة، زيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية وظهور صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس.

وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام وتناولته الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية وتأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات. ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات، وتضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي:[1]

- يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين المستقلين.

- يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة.

- على الشركة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات الهامة.

- يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان مراجعة ومكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل مع ضرورة استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.

- لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الموظفين العمل في لجنة المراجعة ولجنة المكافآت.

- يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.

- لا يجوز للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس شركته.

إضافة لذلك فقد صدر مايلي:

- **تقرير ماريني،** سمي هذا التقرير على اسم السيناتور ماريني وهو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي، وجاء هذا التقرير تحت إصرار ماريني بالتحقيق في قواعد وإدارة الشركات. وترتب عن صدور هذا التقرير في جويلية 1996 اقتراحات من شأنها إحداث تغييرات قانونية التي ترتبط بمفهوم حوكمة الشركات.

---

[1] Louis Vaurs, "**Actualité le comite d'audit**", **In Revue Française d'audit Interne**, n°137, Paris, 1997, P:5.

.

- **قانون بريتون (Breton)**، صدر هذا القانون في 26 جويلية من سنة 2005، والمتعلق بالثقة وعصرنة الاقتصاد الفرنسي، والذي سمح بعقد مجالس الإدارة بواسطة الأجهزة المتطورة في الاتصالات كما أعفى الشركات غير المقيد في البورصة بتقديم التقارير التشغيلية للمساهمين حول عمل مجلس الإدارة والرقابة الداخلية.[1]

4- تجربة ماليزيا في حوكمة الشركات

تعتبر تجربة ماليزيا في الحوكمة من التجارب الثرية خاصة وأنها ذات بعد تجريبي منذ إنشاء المعهد الماليزي لحوكمة الشركات. وأوضح تقرير لجنة التمويل لحوكمة الشركات في ماليزيا معنى حوكمة الشركات على أنها عبارة عن عمليات وهياكل تستخدم لتوجيه وإدارة شؤون الشركات لتحسين وزيادة ازدهار الأعمال ومسئولية الشركات وتحقيق الأهداف النهائية على المدى الطويل لتعظيم القيمة لحملة الأسهم.

وقد اعتمدت ماليزيا على تطوير حوكمة الشركات بالاعتماد على عدة مصادر منها القانون الماليزي لحوكمة الشركات الذي وضع مجموعة من المبادئ التي تخص مجلس الإدارة من حيث مكافأة مجلس الإدارة والمساءلة والمساهمين والتدقيق. وتم وضع خطة سوق الرأسمال الرئيسي التي تعتبر أن الحوكمة الجيدة للشركات المسجلة في سوق رأسمال شيء حيوي وهام لإنجاز الأهداف الموضوعة مسبقا، وأحد أهم التوصيات لهذه الخطة هي الإفصاح الإجباري عن مدى الإذعان لقانون حوكمة الشركات الماليزي. بالإضافة إلى وضع خطة القطاع المالي الرئيسي. وأوضحت هذه الخطة أن التنمية الأكثر مرونة والمنافسة والنظام المالي المتحرك آليات تساهم إيجابا في النمو الاقتصادي والتوجه نحو التكنولوجيا وتتضمن عناصر الحوكمة التي أوصت بها هذه الخطة إعلام المساهم والمستهلك بأنشطة الشركة وأولوية تمويل القطاع وتعليمات الرقابة، وإقامة المعهد الماليزي لحوكمة الشركات الذي يهدف إلى زيادة الوعي والممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في ماليزيا ويكرس جهوده لتسهيل الأعمال وتطوير الشركات في الدولة من خلال تحسين وتحقيق أفضل ممارسة لحوكمة الشركات.[2]

5- تجربة مصر في حوكمة الشركات

لقد حظيت حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية باهتمام الباحثين والممارسين لمنظمات مهنية مصرية وكذلك دولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والنيل الدولي ومركز المشروعات الدولية الخاصة.

---

[1] Hélène PLOIX, **Op-cit**, 2006, p: 132.

[2] عبد الوهاب نصر علي، **دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية**، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، الدار الجامعية، القاهرة، 2009، ص: 734.

ففي سنة 1981 صدر قانون رقم 159، والذي ينظم الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، إضافة إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ويحدد هذا القانون كيفية تعيين مجالس الإدارة واختصاصاته، وتعيين مراقب الحسابات وكافة الأطراف الأخرى.[1]

وفي سنة 2001، قامت الجمعية المصرية للإدارة المالية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية وبرعاية البنك الدولي ووزارة التجارة الخارجية بتنظيم مؤتمر بعنوان (مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسات حوكمة الشركات)، وقد صدر عن المؤتمر توصيات من أهمها:

- تأسيس معهد إقليمي للمديرين في مصر بهدف التدريب على نشر الوعي حول قواعد حوكمة الشركات.
- وضع هيكل تنظيمي لمعهد أو مركز للحوكمة في مصر على أن تنظم الشركات المسجلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية لهذا الإطار الهيكلي الجديد.

وكذا سنة 2003 تناولت دراسة تقييم قواعد وقوانين حوكمة المؤسسات في مصر، ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وتقييم تطور حوكمة الشركات وفقا للمعايير الدولية. إضافة إلى ذلك فقد قام مركز المشروعات الدولية وبالتعاون مع الهيئات المحلية في كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب والمنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (Global Corporate Governance Forum –GCGF–)، بإصدار تقرير سنة 2004 بعنوان "حوكمة الشركات في المغرب ومصر ولبنان والأردن" 2، وقد تم علاج حالة كل دولة بمنهج مختلف وبعمق محدد وفقا لدرجة تقدم القطاع المالي في كل دولة. وتوصلت الدراسة إلى أنه في مصر على الرغم من قيام القطاع المالي على أساس مصرفي، إلا أنه قد تم التعامل مع حوكمة الشركات في ناحية سوق الأوراق المالية. وقد عملت مصر والمغرب على وضع القواعد التي تحكم سوق الأوراق المالية وفقا للمبادئ الدولية لحوكمة الشركات. وفي أكتوبر عام 2005، قامت إدارة حوكمة الشركات التابعة لهيئة سوق الأوراق المالية في مصر بإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بالتعاون مع مركز المديرين التابعة لوزارة الاستثمار المصرية.[2]

6- تجربة الجزائر في مجال حوكمة الشركات

أبدت الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم اهتماما بمفهوم حوكمة الشركات، نظرا لدرايتها بأهميته في محاربة الفساد المالي والإداري على مستوى الشركات، ولما يوفره لها من مزايا وأثار إيجابية،

---

[1] عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص ص: 30.

[2] **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، هيئة سوق المال المصرية، 2005، ص:4.

خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي. وفي هذا الصدد قامت الجزائر باتخاذ عدة جهود في محاولة تجسيد متطلبات مفهوم حوكمة الشركات على واقع الشركات في الجزائر. ومن أبرز هذه الجهود ما يلي:

- انعقاد أول مؤتمر دولي في الجزائر حول الحكم الراشد للشركات، حيث شكل هذا الملتقى فرصة لتلاقي جميع الأفراد والعاملين في عالم الشركات، لفتح النقاش حول إمكانية تجسيد هذا المفهوم. وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق للحكم الراشد للشركة في الجزائر، وفي هذا السياق، ساهمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بالانضمام إلى فريق العمل تحت تسمية (Gouvernance Algérie 2008)، أي فرق العمل للحكم الراشد بالجزائر سنة 2008.[1]

- كما قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC)، تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات Global Corporate Governance Forum (GCGF)، لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت كل من جمعية كيرCARE واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري. وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).[2]

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي من سنة 2008، والمتعلق بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح International Financial Reporting Standards (IFRS)، والمعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards (IAS)، وذلك من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي Système Comptable Financier (SCF) الذي شرع في العمل به في بداية سنة 2010، من أجل ضمان وتعزيز الشفافية والإفصاح.3

---

[1] **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، (www.algeriacorporategovernance.org)، تاريخ الاطلاع 26-02-2013، ص: 12.

[2] **حوكمة الشركات قضايا واتجاهات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد13، القاهرة، ص:11.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي من سنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المؤرخة بتاريخ 28-5-2008، ص ص: 11-15.

خلاصة الفصل الأول

تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات، فلقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة. كما عرفها البعض الآخر بأنها مفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهار. وبين هذا وذاك، فإن هذا الاختلاف في المفاهيم يرجع لتداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

يستند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات على مجموعة من القواعد والآليات والمحددات التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق رأس المال وأعضاء مجلس إدارة الشركات والإدارة التنفيذية للشركات بصفة خاصة. وبصفة عامة الأطراف ذات الصلة بالشركة، حيث إن تطبيقها يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار، وتطبيق هذه المبادئ والقواعد والآليات يعتبر المؤشر لوجود وسلامة الحوكمة.

أما فيما يخص تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، فقد كانت له بعض التجارب الدولية، منها على مستوى الدول الانكلوساكسونية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وعلى مستوى الدول الفرانكفونية، مثل فرنسا وعلى مستوى الدول العربية مثل مصر والجزائر.

من خلال ما تم التعرض إليه، يتبين أنه بالإضافة إلى التعرف على الإطار العام لحوكمة الشركات ولمعرفة العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وجب الحديث عنه بالتفصيل من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل قواعد حوكمة الشركات

ازداد الاهتمام بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، والقصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية.

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل. ونظرا للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها في ظل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

لذا، سيتعرض هذا الفصل إلى المباحث الآتية كما يلي:

- الإفصاح المحاسبي في إطار حوكمة الشركات؛
- جودة التقارير المالية في إطار حوكمة الشركات؛
- العلاقة بين مبدأ الشفافية والإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية؛
- العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة الشركات والإفصاح وجودة التقارير المالية.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في إطار حوكمة الشركات

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تؤدي دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها، اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في الشركات، كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الشركات وعلى مستوى الاقتصاد الوطني.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

تعددت مفاهيم الإفصاح المحاسبي بتعدد النتائج المتوخاة والتي تقوم على مقاربات الهدف من الإفصاح المحاسبي، هناك عدة تعاريف منها ما يلي:

- عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".[1]

- كما عرف الإفصاح المحاسبي هو"عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".[2]

---

[1] لطيف زيود وحسان قيطيم ونغم أحمد فؤاد مكية، **"دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"**، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص:179.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر،2005، ص: 578.

- بالإضافة إلى ذلك. فقد عرف الافصاح المحاسبي على أنه"العملية المنهجية الخاصة بتقديم المعلومات واتخاذ قرارات السياسية المعروفة من خلال النشر الزمني والوضوح".[1]
- يشير الإفصاح المحاسبي إلى "عملية تقديم المعلومات المحاسبية في شكل قوائم وبيانات مالية إلى الأطراف المختلفة باختلاف معرفتهم بالظروف الاقتصادية".[2]

من التعاريف السابقة، يستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للشركة دون تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالشركة، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بين إدارة الشركة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكن القول إن أنواع الإفصاح المحاسبي هي:

2-1- الإفصاح الكامل

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات اثر محسوس على القارئ، ويمتد هذا النوع من الإفصاح إلى الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية.[3]

2-2- الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح مصلحة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن، حيث ينطوي على هدف أخلاقي بتطبيق معاملة متساوية.

---

[1] أمين السيد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص:227.
[2] القاضي حسين، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2008، ص:61.
[3] مراد علة وعمر قمان، **دور المراجعة في ترقية الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات**، المؤتمر العلمي الأول حول المحاسبة والمراجعة في طل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 4-5 ديسمبر2012، ص:5.

2-3- الإفصاح الكافي

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.[1]

2-4- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويلية.

2-5- الإفصاح الوقائي

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل. ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.[2]

2-6- الإفصاح الشامل

يعني إن القوائم المالية المنشورة والملاحظات الملحقة بها يجب إن تتضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالشركة والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.[3]

3- أهمية الإفصاح المحاسبي

يمكن تلخيص أهمية الإفصاح من خلال العناصر الآتية:[4]

- يساهم في جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق المال.
- يعتبر أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين.

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص: 330.

[2] أمين سيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص:33.

[3] فذاق الفذاق، **النظرية والتطبيق في القوائم المالية الأصول**،، الكتاب الأول، الأردن، ط2، 2002، ص:71.

[4] القاضي حسين، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص:189.

- يساعد في الحصول على المعلومات المنظمة التي تتم بدرجة عالية من الاعتمادية والقابلية للمقارنة.
- تمكين المساهمين والمستثمرين من تقييم مدى كفاءة الإدارة.
- يساعد على اتخاذ القرارات المستندة إلى معلومات كافية بشأن تقييم الشركة وحقوق الملكية والتصويت.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

توجد بعض العوامل والمقومات التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من حيث محتوى القوائم المالية أو توقيت إصدارها. فالإفصاح في المحاسبة يهدف إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الشركة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ لتلك المعلومات.

1- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية هي كما يلي:[1]

1-1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية

تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح على احتياجاتهم المتباينة. كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع المعلومات المحاسبية.

1-2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية

تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملاءمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

إذن من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة، يجب تحديد الغرض من استخدامها أولا.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص:370.

3-1- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها، ويتمثل في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية.

تخضع عملية إعداد القوائم المالية لمبادئ وأعراف وفرضيات مقبولة قبولا عاما، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية والجودة المعلومات المحتواة في القوائم المالية ومن بين أهم القيود هي الأهمية النسبية والحيطة والحذر.

4-1- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يكون تحقيق إفصاح مناسب من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنظمة في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع.

رغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

5-1- تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات

وهو أن يتم تحديد الفترات المناسب التي يتم الإفصاح من خلالها، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية والمعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.

المطلب الثالث: أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، فكل شركة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين.

1- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لحوكمة الشركات

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم قواعد حوكمة الشركات التي يجب على المساهمين الاهتمام بها، إذ يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف من أجل تحقيق التوازن لأصحاب المصالح في الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة على تصرفاتهم وقراراتهم. ويعد الإفصاح أيضا واحدا من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، حيث يرجح أن تعتبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح المختلفين، وأن المعلومات المفصح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريده الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة.[1]

2- قدرة حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي

يمكن تحقيق الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات من خلال الجوانب الآتية:[2]

2-1- الاهتمام بالمعلومات غير المالية

قد نتج عن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط، ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، حيث إن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء، وما يؤكد ذلك على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية، تختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

2-2- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية. وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى يمكن الوصول إلى كفء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لابد أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

---

[1] رشيد يوسفي ورحمة بلهادف، **الإفصاح المحاسبي وأهميته في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات**، المؤتمر العلمي الأول حول المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 4-5 ديسمبر 2012، ص15.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص:15-16.

3-2- تدعيم الإفصاح الالكتروني

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار والإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا منها:

- توفير المعلومات في الوقت المناسب.

- يحقق إمكانية التحديث الفوري.

- تخفيض درجة تماثل المعلومات.

- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

3- متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق قواعد حوكمة الشركات

تعمل قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية، وتطالب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن تحسين الإفصاح سيؤدي إلى تحسين الشفافية التي هي من العناصر الأساسية لتشغيل نظام حوكمة الشركات بشكل جيد.[1] ولتحقيق ذلك يتعين مراعاة مايلي:

- ينبغي أن يشتمل موضوع الإفصاح على المعلومات الأساسية المتعلقة بما يلي:[2]

* النتائج المالية والتشغيلية للشركة، يتعدى موضوع الإفصاح إلى محور التعاملات الخاصة بكل من المجموعات المختلفة، فمن المفاهيم المؤكدة أن إخفاق أساليب حوكمة الشركات غالبا ما يرتبط بالإخفاق في الإفصاح عن الصورة الكاملة الحقيقية وخاصة عندما تستخدم العناصر غير المدرجة بالميزانيات، لتقديم ضمانات أو ما يشابهها فيما بين الشركات التي ترتبط بعلاقات فيما بينها.

* أهداف الشركة، تحث الشركات على الإفصاح عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة، وما يمثلها من التزامات في نطاق السياسة القائمة. وقد تنطوي مثل هذه المعلومات على أهمية

---

[1] Jill SOLOMON & Aris SOLOMON, **Corporate Governance and Accountability**, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, England, 2004, p :119.

[2] رشيد يوسفي ورحمة بلهادف، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص ص: 17-18.

تحسين عمليات تقسيم العلاقات فيما بين الشركات والمجتمعات التي تعمل من خلالها، وكذا تقييم الخطوات التي تتخذها الشركات للاطلاع بتنفيذ أهدافها.

* ملكية الأغلبية وحقوق التصويت، حيث تتمثل الحقوق الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتعلقة بهيكل ملكية الشركة وحقوقهم مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين، وكذا المعلومات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في أصول الثروة.[1] وتلتزم الدول غالبا بالإفصاح عن البيانات الملكية في حالة تجاوز إجمالي حقوق الملكية جدا معينا، وقد يشمل الإفصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم ممن لديهم حق السيطرة على الشركة.

* أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم ومبادئهم، يطلب المستثمرون والمساهمون معلومات من أعضاء مجلس الإدارة كل على حدى، وأيضا عن كبار المديرين بهدف تقييم خبراتهم، وأية احتمالات لتعارض المصالح قد يكون من شأنها التأثير على أحكامهم. ولذا، فمن الضروري أن تفصح الشركات عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافئات وحوافز أعضاء مجالس الإدارة وكبار المسئولين، وأن تقديمها للمستثمرين والمساهمين ليتسنى لهم التقييم السليم لتكاليف ومنافع خطط المرتبات والحوافز، ومدى فعالية الخطط الموضوعية.

* عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب، تبدو الحاجة لدى مستخدمي المعلومات المالية والأطراف المشاركة في الورق للحصول على المعلومات المتصلة بالمخاطرة الملموسة في المستقبل المنظور وبالأخص المخاطر المالية متضمنة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار العملات، وكذا المخاطر المترتبة بالمشتقات المالية التي لا تظهر في الميزانية.

* المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، تحث الشركات على توفير المعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، والتي تؤثر بصورة ملموسة على أداء الشركة ولذا، يجب أن يتم الإفصاح عن علاقات الإدارة والعاملين وعلاقاتهم مع باقي أصحاب المصالح.

---

[1] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، متيجة للطباعة، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر، ص:44.

* هيكل وسياسات الإدارة في الشركات، يعد الإفصاح عن سياسات هياكل أساليب ممارسة السلطة في الشركات وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين بمتابعة عنصر هام لتقييم أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات.

- يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية والمالية للإفصاح والمراجعة، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة الشركة، من خلال توفير التقارير المالية التي تتسم بارتفاع درجة الثقة والقابلية للمقارنة مع غيرها من التقارير.

- ينبغي إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب الحسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد التقارير المالية.

- يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بالعدالة وسلامة التوقيت، وفعالية التكاليف. فقنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى المعلومات ذاته.

- الإفصاح عن النظم المحاسبية المتبعة.[1]

4- معوقات الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات قواعد حوكمة الشركات

يواجه الإفصاح المحاسبي مجموعة من المعوقات التي تحد من عمل الشركات وفق متطلبات حوكمة الشركات الذي يعتبر احد المبادئ الأساسية التي تعمل على تحقيقه.

4-1- مشكل الاختيار المعاكس

يوضح مشكل الاختيار المعاكس عدم القدرة على الحصول على المعلومات الشاملة فيما يخص خصائص سلعة معينة ظاهرة، الأمر الذي يجعل من المستحيل التفرقة بين النوعية الجيدة والرديئة، ويرجع السبب في وجود هذا المشكل حسب أكرلوف Akerlof سنة 1970، بأن إخفاء صاحب السلعة المعلومات على من يريد تلك السلعة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التناظر في المعلومات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على الحصول المعلومات الحقيقية التي تعكس الوضعية على الشيء المراد تبادله بين

[1] David CARASSUS, Nathalie GARDES, **Audit légal et gouvernance d'entreprise : une lecture théorique de leurs relations**, Conférence internationale de l'enseignement et de la recherche en comptabilité, Bordeaux, septembre 2005, p:5.

الأطراف المختلفة[1]. وهو ما يمكن إسقاطه على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كمعلومات للتبادل بين الطرف الذي يعدها والأطراف التي هي في حاجة إليها بغرض اتخاذ قراراتها.

2-4- مشكل الخطر الأخلاقي

يتمثل هذا المشكل في قيام المتعاقدين بطرق تخالف ما تم الاتفاق عليه في العقد المحدد بينهما، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالالتزام المتعاقد عليه بينهما، وقد عرض ستيقليتز Stieglitz سنة 1981 مثل على ذلك من خلال محاولة المقاول أي مدير المشروع دائما الإعلان عن عوائد ضعيفة حول مشروعه، وذلك بغرض الاستئثار بالثروة التي تم إنشاؤها والحصول على مصالح من طريقة التسيير هي أقل مثالية من وجهة نظر قيمة الشركة والمستثمر. ويمكن تنفيذها بدون علم المستثمر صاحب المشروع.[2] وبالتالي، يمكن القول أن هذا المشكل يؤدي إلى عدم تجسيد متطلبات الحوكمة من خلال أن هذه الأخيرة تلزم الأطراف باحترام عقودها اتجاه الأطراف الأخرى، خاصة فيما يتعلق بحق الأطراف ذات المصلحة بالشركة في الحصول على القوائم المالية المعبرة بشكل جيد عن الوضعية الحقيقية للشركة.

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية في إطار حوكمة الشركات

زاد الاهتمام بحوكمة الشركات من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية المتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وذلك للسعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير. فالالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير. وبالتالي، فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

المطلب الأول: ماهية جودة التقارير المالية

ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير، هذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية، وعلى ملاءمة تلك المعلومات من ناحية ثانية، وقابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية أخرى. فكل هذه العوامل تساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

---

[1] David CARASSUS, Nathalie GARDES, **OP-cit**, 2005, p:5.

[2] **Idem ,** p:7.

1- مفهوم التقارير المالية

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين. ولتحقيق ذلك، يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

و يقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب.

وفى الحقيقة، فإن خصائص المعلومات المحاسبية التي أوردتها التوصية رقم (2)، من توصيات مفاهيم المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، تشكل إطارا عاما لجودة التقارير المالية ومنها يحدد الباحثون المدخل المناسب لتحديد مفهوم الجودة. فهناك أكثر من مدخل لتحديد مفهوم الجودة، منها على الأخص، مدخل منفعة المعلومات المالية للقرارات والذي يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي القوائم المالية، ومدخل الحوكمة الذي يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة.[2]

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإطراف الخارجية وإدارة الشركة. وعليه، فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل الآتية:[3]

- حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلات للنظام المحاسبي.

---

[1] موسي سهام وفراح خالدي، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة-، يومي 6-7 ماي 2012، ص:12.

[2] Jonas. G, J. Blanchet, "**Assessing Quality of financial reporting quality of financial reporting**", **Accounting Horizons**, England, September 2000, pp: 353-363.

[3] خليل محمد، **"دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها، العدد 2، 2003، ص:30.

- تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على المعلومات المحاسبية.

- توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.

- الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.

واستنادا لما سبق، يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة، حيث تعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعي إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبة والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار. هذه التقارير المالية هي تقارير تحتوي على مجموعة متكاملة من البيانات المالية التي تغطي فترة زمنية معينة.

2- العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي، حيث يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات:[1]

- **المقومات المادية،** وتتضمن جميع المكونات المادية، مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

- **المقومات البشرية،** وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

- **المقومات المالية،** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

- **قاعدة البيانات،** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

[1] العياشي زرزار، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص: 16.

المطلب الثاني: البدائل النظرية لجودة التقارير المالية

استخدمت الدراسات المحاسبية والتقارير النظامية مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية، وذلك في إطار الخصائص النوعية للمعلومات التي أوردها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). فبعض الدراسات تناولها تحت مفهوم جودة المحاسبة ايمهوف وبيدل وهيلاري Imhoff , Biddle and Hillary، والبعض تناولها تحت مفهوم جودة معايير المحاسبة شيبر ولجنة الاوراق المالية SEC, Shipper، وهناك من تناولها تحت مفهوم جودة الربح سشيبر وفانسينت Schipper and Vincent، وهذه البدائل هي كما يلي:

1- جودة المحاسبة وجودة التقارير المالية

تستخدم جودة المحاسبة أحيانا للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها المهنة المحاسبية. مع هذا، فإن جودة المحاسبة هي مفهوم عريض يرتبط أساسا بالمهنة المحاسبية بدء من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، مرورا بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وانتهاء بمنتج هذه العملية وهو التقرير المالي.[1]

ويعتبر نطاق جودة المحاسبة على هذا النحو نطاقا عريضا ينطوي على جودة المحاسبة وجودة المراجعة في نفس الوقت. ويستخدم بعض الباحثين مفهوم جودة المحاسبة في الوقت الذي يركزون فيه على نطاق ضيق للجودة يرتبط ببعض المقاييس المحددة لجودة الربح والمتمثلة في اختيار سياسات هجومية في التقرير عن الأرباح، تجنب الاعتراف بالخسائر، وتمهيد الدخل.[2]

وعليه، يمكن القول أن مصطلح جودة المحاسبة هو مصطلح عام يتسع أو يضيق حسب توجه الباحثين، ومع هذا تظل جودة منتج المحاسبة متمثلة في جودة التقارير المالية.

2- جودة المعايير وجودة التقارير المالية

ترتبط جودة معايير المحاسبة بإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات. وبالتالي، فإن جودة معايير المحاسبة تتمثل في قدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. كما يجب أن تسمح المعايير بالتطبيق المتسق لها بالدرجة التي تمكن من مقارنة المعلومات

---

[1] E. Imhoff, "**Accounting Quality Auditing, and corporate governance**", **Accounting Horizons**, England, 2003, p:119.

[2] G. Biddle, and G. Hilary, "**Accounting quality and firm-level capital investment**", **The Accounting**, England, 2006, pp:963-982

المحاسبية من سنة لأخرى ومن شركة لأخرى. وقد حددت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية مجموعة من الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن اعتبار أي مجموعة من معايير المحاسبة ذات جودة عالية من هذه الشروط، وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان فنية عالية المستوى، سواء لإعداد الدراسات أو إصدار المعايير أو التفسيرات المرتبطة بتلك المعايير، توفر موارد بشرية فنية عالية المستوى، ووجود كيانات قوية لمراقبة التزام الشركات بهذه المعايير.[1]

واعتبرت الهيئة الأمريكية أن جودة معايير المحاسبة تنعكس على جودة التقارير المالية لأنه ينتج عن ذلك تقارير مالية تتصف بالإفصاح الكامل، شفافية أكثر، وتكون قابلة للمقارنة. فالهيئة الأمريكية اهتمت أساسا بالتنظيمات المرتبطة بإصدار المعايير ومراقبة تطبيقها أكثر من ارتباطها بالمعلومات المالية التي يتضمنها التقرير المالي.

واستنادا لما سبق، يمكن القول بأن جودة معايير المحاسبة هي شرط من مجموعة الشروط التي يتعين توفرها لتحقيق جودة التقارير المالية، فأي مجموعة من معايير المحاسبة، سواء الأمريكية أو الدولية، تتيح قدرا من الحرية في اختيار بدائل السياسات المحاسبية، وتظل جودة التقارير المالية مرهونة بشروط أخرى قد تسمح للإدارة بإساءة استخدام الحرية التي تمنحها المعايير لمعدي القوائم المالية، وعلى الأخص العوامل النظامية التي تحدد شكل دوافع معدي القوائم المالية.

3- جودة الربح وجودة التقارير المالية

يوجد ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح. أو بعبارة أخرى، فإن معظم الباحثين استخدموا لقياس جودة التقارير المالية مقاييس مرتبطة بجودة الربح. وبعبارة أخرى، فإن جودة الربح تعنى جودة التقارير المالية. على سبيل المثال ، طبقا لدراسة شيبر Schipper، فإن جودة الربح هي مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية. وهذه الأخيرة هي مؤشر على جودة معايير المحاسبة، وربط جودة التقارير المالية بجودة الربح الذي له بعض المزايا على المستوى الميداني.[2]

كما تقاس جودة الربح بمدى تعبير الربح المحاسبي المفصح عنه عن الربح الاقتصادي غير المنظور. والمشكلة هنا، تكمن في أن الربح الاقتصادي باعتباره غير منظور، فإنه لا يوجد معيار للحكم على جودة الربح المحاسبي. قدم الفكر المحاسبي العديد من المقاييس البديلة لجودة الربح، المجموعة

---

[1] **Concept release: International accounting standards**. Securities and Exchange Commission (SEC), Washington, D.C: SEC, 2000.

[2] Schipper. K, L. Vincent, "**Earning quality**", **Accounting Horizons**, 2003, p: 98.

الأولى من المقاييس ترتبط بالخصائص التتابعية (السلاسل الزمنية للأرباح) أهم هذه الخصائص، استمرارية الأرباح persistence، وتعنى إلى أي مدى تكون الأرباح الجديدة جزء مستمر من الأرباح المستقبلية، والقوة التنبؤية predictability، وتعنى قدرة الأرباح المحاسبية والمعلومات الأخرى التي يتضمنها التقرير المالي على مساعدة القارئ في التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وأخيرا درجة التغير variability في الأرباح، وتعنى عدم التقلب في الأرباح إذا كان نشاط الشركة وبيئتها الاقتصادية غير متقلبة.[1] المجموعة الثانية ترتبط بعلاقة الأرباح بالتدفقات النقدية ودور الاستحقاق المحاسبي في تفسير الفجوة بين الربح والتدفقات النقدية التشغيلية، فثبات حجم الاستحقاق هنا يعتبر مقياس لمدى جودة الأرباح.

وبالتالي، جودة التقرير المالي تتأثر بالتدخل الهادف للإدارة للتأثير في الأرباح باستخدام أساليب إدارة الربح لتحقيق مستويات معينة من الأرباح، أو لجعل الربح ممهدا على الرغم من أن حقيقة النشاط ليست كذلك.

المطلب الثالث: أثر قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

تعتمد الجودة العالية للتقارير المالية على البنية الأساسية التي تعمل على ضمان وتفسير وترجمة وتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وهذه الأخيرة هدفها تحقيق جودة التقارير المالية من خلال تحديد الموضوعات والمشاكل وحلها.

1- أهمية جودة التقارير المالية بالنسبة لحوكمة الشركات

أدى إفلاس شركة إنرون والشركات الدولية الأخرى إلى زيادة أهمية المعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المالية، حيث أخذ المستثمرون يطالبون بتقارير مالية أكثر شفافية تتيح لهم كل العمليات التي تحدث في الشركة.[2]

فعملية إعداد التقارير المالية ذات الشفافية والنزاهة تتعدى كونها مجرد تطبيق للمعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة، وزيادة احتمال قياس أعضاء مجالس الإدارة بتمثيل المساهمين والملاك في الشركة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تجرى الاتصالات بطريقة ملائمة مع

---

[1] Schipper. K, L. Vincent, **OP-cit**, 2003 , pp:99-100.

[2] B. Barlev and J .R Haddaol, "**Dual Accounting and the Enron Control Crisis**", **Journal of accounting, auditing and finance**, vo 4, no 1-2, pp:178-196.

المراجعين بضمان أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية إلى توفير الشفافية في التقارير التي تعكس النشاطات التي تقوم بها الشركة. وقد وضعت هذه المتطلبات والتعليمات، كما يتم الطلب من مجالس الإدارة التأكد من قيام المراجعين وإدارة الشركة بأداء أعمالهم والمهام الموكلة إليهم بطريقة سليمة وبشكل مستقل، كجزء لا يتجزأ من نظام جيد مصمم بعناية لحوكمة الشركة.[1]

2- معايير جودة التقارير المالية وفق حوكمة الشركات

لضمان نزاهة إدارات الشركات التي تعمل كوكيل لدى الشركات، ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم على عمل تلك الإدارات من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

وبناء على ذلك، يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها. وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير الآتية:

2-1- معايير قانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وتنظيمات واضحة ومنظمة لعمل هذه الشركات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.[2]

2-2- معايير رقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين. ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية

---

[1] الشريف عليان، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:49.

[2] جمعة هوام، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-الجزائر، 2009، ص: 18.

وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق، يتبين أن المعايير الرقابية تؤدي دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة الشركة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.[1]

2-3- معايير مهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات، ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح الشركة.[2]

2-4- معايير فنية

يؤدي توفر معايير فنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.[3]

وعليه، يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة، من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة الشركة. ولذلك، فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر

---

[1] هوام جمعة، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص: 18.

[2] سهام موسي وفراح خالدي ، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 14.

[3] **المرجع نفسه**، ص: 14.

المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة. كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تؤدي دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والتنظيمات التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

المبحث الثالث: العلاقة بين مبدأ الشفافية والإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية

لحوكمة الشركات علاقة مباشرة بالمعلومات المحاسبية، بحيث يمكن النظر لهذه العلاقة من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يعتبر أحد أهم القواعد الأساسية لحوكمة الشركات غير أن ما يتبادر إلى الذهن هو السؤال حول درجة تأثير هذه العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والشفافية

تعد المعلومات المحاسبية ذات جودة إذا كانت تتصف بالوضوح والشفافية وكذا المعلومات المفصح عنها والتي تؤثر على قرارات المستخدمين وعلى الشركة ككل.

1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله. وبذلك، فإن الجودة مسألة نسبية وحدودها تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله. كما أشار آخرون بأن مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنه محدود الفائدة. وقد نظر إليها البعض الآخر على أنها شيء غير ملموس ومعنوية، ولكن يعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملاءمة للاستخدام.[1]

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[2]

---

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، **"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية نظرية-"**، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة ببنها، جامعة، الزقازيق، العدد الأول، 2007 ، ص:22.

[2] نوال صبايحي، **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص:74.

2- مفهوم الشفافية

تعد الشفافية في العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية من المفاهيم الحديثة، فلم يكن مصطلح الشفافية وما له من دلالات لغوية حديثة في الأدبيات العربية الإدارية والمحاسبية، وقد عرف مع تأسيس منظمة الشفافية الدولية Transparency International.

يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ توفير بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والتصرفات القائمة، يمكن الوصول إليها بسهولة وتكون مرئية وقابلة للفهم.[1]

كما تعرف الشفافية على أنها النظم والإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن النشاطات والإجراءات.[2]

2-1- شروط تحقق الشفافية

يتوقف تحقق شفافية المعلومات على مجموعة من الشروط، أهمها ما يلي:

- إتاحة المعلومات بالكم المناسب والجودة المناسبة وفي الوقت المناسب.
- إتاحة المعلومات التي تتصف بالشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت وبالتكلفة المتساوية.
- أن يتبع الشفافية مساءلة، لأن الشفافية وسيلة لإظهار الأخطاء والاستفسار عن مرتكبيها.
- أن تكون الشفافية مشروحة بحيث ألا تتضمن البيانات والمعلومات أي لبس أو غموض.

2-2- أهمية الشفافية والإفصاح

يمكن تلخيص أهمية الشفافية والإفصاح من خلال العناصر الآتية:[3]

- تعتبر أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين.
- جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال.

---

[1] نادية سامي خضر، **"دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية- دراسة نظرية-"، مجلة بحوث مستقبلية**، جامعة الموصل، 2008، العدد24، ص:188.

[2] سالم محمد عبود، **الأزمة المالية بين مبدأ الإفصاح والشفافية**، المؤتمر العلمي الثالث، عمان، الأردن، 28 و29-04-2009، ص: 14.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 189.

- مساعدة المساهمين والمستثمرين المرتقبين في الحصول على المعلومات المنظمة التي تتم بدرجة عالية من الاعتمادية والقابلية للمقارنة.

- تمكين المساهمين والمستثمرين من تقييم مدى كفاءة الإدارة.

- تساعد المساهمين على اتخاذ القرارات المستندة إلى معلومات كافية بشأن تقييم الشركة وحقوق الملكية وحقوق التصويت...إلخ.

- تساهم في تحسين مستويات تفهم الجمهور لهياكل وأنشطة المشروع، وفهم سياسات الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية.

المطلب الثاني: أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

تنشأ الحاجة إلى معلومات ذات خصائص نوعية معينة نتيجة حالة عدم التأكد لدى متخذي القرارات، هؤلاء الذين توجد أمامهم العديد من البدائل المتاحة (المعلومات) والتي قد لا تحقق الفائدة المرجوة منها. وفي هذا الإطار، يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بجملة من الخصائص يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة منها.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يمكن تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

1-1- الخصائص الأساسية

وهي بدورها تشتمل على خاصيتين هما:

1-1-1- الملاءمة

يقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها. فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية،[1] وتحتوي على ثلاث خصائص فرعية:

- **التوقيت الزمني المناسب،** أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب المحدد بزمن اتخاذ القرار وبذلك لن تفقد قيمتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

---

[1] Ali Tazdait , **Maitrise du système comptable financier,** Alger, 1er Ed, 2009, p: 23.

- **القيمة التنبؤية،** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بأحداث الشركة والتي تشمل تدفقاتها النقدية وقوتها الإيرادية المستقبلية.

- **قيمة التغذية الراجعة من المعلومات،** أي إلى أي مدى يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات في تصحيح توقعات سابقة، وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

1-1-2- الموثوقية

تعني هذه الخاصية أن تمنح المعلومات حالة من الاطمئنان لدى مستخدمها وبذلك يعول عليها كأساس لاتخاذ قراره وتتحقق هذه الخاصية من خلال ما يلي:[1]

- **القابلية للتحقق (الموضوعية)،** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

- **الصدق في التعبير،** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

- **الحياد،** تتوافر في المعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

مما سبق، يمكن القول إن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية. ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية. ولهذا، فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة. والعكس، فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

2-1- الخصائص الثانوية

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي:[2]

---

[1] رضوان حلوة حنان، **النظرية المحاسبية -الإطار الفكري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص: 75.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص:80-81.

1-2-1- الثبات

يقصد بالثبات اتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

يجعل تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

1-2-2- القابلية للمقارنة

تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في الشركات المختلفة قابلة للمقارنة. ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف الشركات.

2- تأثير الحوكمة على خصائص المعلومات المحاسبية

تؤثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال:[1]

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة إحداهما الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي بالإضافة إلى الرقابة الآنية.

- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

المطلب الثالث: دور أدوات حوكمة الشركات في إضفاء الشفافية على المعلومة

للحوكمة علاقة مباشرة بالمعلومات المحاسبية، حيث يمكن النظر لهذه العلاقة من خلال مبدأ الشفافية والإفصاح الذي يعتبر احد أهم قواعد حوكمة الشركات. غير أن ما يتبادر إلى الذهن هو سؤل حول درجة تأثير هذه العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية والأدوات التي تعزز الشفافية في هذه المعلومات.

---

[1] مليكة زغيب وسوسن زيرق، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6و7ماي2012، ص:8.

1- مجلس الإدارة

يمكن القول أن تعزيز المهمة الرقابية لمجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وإشرافه الفعال على المديرين التنفيذيين بالشركة يعتبر من أهم الأدوات التي تساعد على التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات، وسيتم التعرض لذلك من خلال الآتي:

1-1- هيكلية مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات

يقصد بهيكلية مجلس الإدارة نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، حيث اهتمت قواعد حوكمة الشركات بنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى جملة أعضاء مجلس الإدارة. وقد نادى تقرير كادبيري Cadbury1992 بأهمية قيام الشركات المساهمة بتعيين نسبة أكبر من المديرين غير التنفيذيين في مجلس إدارتها، حيث إن الأعضاء المستقلين يعتبرون من أهم آليات الرقابة والمراجعة. كما أن وجودهم يساعد على إحداث نوع من التوازن داخل المجلس، بالإضافة إلى أنهم يمدون الشركة بحلقات اتصال مع البيئة الخارجية بحكم خبراتهم واتصالاتهم ومكانتهم المميزة. ولقد وفرت مبادئ الحوكمة عدد من الإرشادات لبناء هيكل ملائم لمجلس الإدارة يمكن من خلاله ضمان الاستقلالية في عمل المجلس ومن أهم هذه الإرشادات:[1]

- وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لكي يصبح المجلس قادرا على ممارسة أعماله في الرقابة والإشراف بشكل مستقل.
- إنشاء لجان متمثلة في لجنة المراجعة لمساعدة المجلس في ضمان صحة البيانات المالية، لجنة الأجور والمكافآت لمساعدة المجلس في تحديد مستويات المكافآت للمدراء التنفيذيين، لجنة التعيينات للموافقة على المرشحين للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة.
- تطبيق معايير جديدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة وذلك من خلال المهارات والقدرات والخصائص التي يجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة المحددة قبل تشكيل المجلس والتأهيل العلمي والخبرات الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة.
- فصل مكاتب رؤساء مجلس الإدارة عن مكاتب أعضائها واستحداث منصب تحت اسم عضو مشرف (من الأعضاء المستقلين) على أن يطلع هذا العضو على كافة المعلومات المتدفقة من وإلى مجلس الإدارة.

---

[1] سلمان محمد، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006، ص: 65.

2-1- أثر مجلس الإدارة المحوكم على مصداقية التقارير المالية

ركزت حوكمة الشركات في إرشاداتها على المبدأ السادس الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة على أنه يجب على المجلس ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية وتوفير الاستقلالية للمراجع الخارجي، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون. وأن يقوم مجلس الإدارة بتكليف من يراه مناسبا لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساسا للتقارير المالية، وأن يحتفظ المجلس بالمسؤولية النهائية لضمان نزاهة التقارير المالية.

ويمكن القول، إن حوكمة الشركات تؤدي دورا هاما في تفعيل مجلس الإدارة خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك التقارير، وذلك من خلال ما يلي: [1]

- مراعاة التزام مجلس الإدارة بالتشريعات والتنظيمات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها وإدارة المخاطر.

- توفير الدعم والحماية الكاملة لكل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي في اجتماعات المناقشة وتوفير السبل اللازمة لتسهيل اتصال تلك الجهات الرقابية بالمجلس.

- العمل على إيجاد تمثيل مناسب في مجلس الإدارة للأعضاء المستقلين وغير المرتبطين بأي مصلحة أو منفعة مالية مع الشركة، وإعطائهم الصلاحيات اللازمة والكافية لمراقبة أداء الشركة المالي والإداري والأخلاقي.

- إصدار تشريعات بعقوبات وجزاءات مشددة على كل من يثبت تورطه من أعضاء مجلس الإدارة في أي مخالفات مالية أو إدارية أو تعمد تقديم معلومات مضللة وخاطئة للمساهمين أو غيرهم من أصحاب المصالح.

- إلزام مجلس الإدارة بإقراره عن مسؤولياته في إيجاد نظام للرقابة الداخلية وتوقيع رئيسه على التقارير المالية السنوية والربحية بما يفيد ذلك.

- الفصل بين وظيفتي كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (العضو المنتدب) في الشركات المساهمة.

---

[1] محمد الصلاح، **الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005، ص:3.

- تحفيز مجلس الإدارة على مناقشة الأمور والمواضيع الأخلاقية وتطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لإحداث بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها.

2- المراجعة الداخلية

تساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركة، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.[1]

3- المراجعة الخارجية

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الشفافية والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده. فدور المراجعة الخارجية صار جوهريا وفعالا في مجال حوكمة الشركات، لأنه يحد من تعارض المصالح في الشركة، كما انه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وأيضا مشكلة الانحراف الخلقي في الشركة.[2]

كما يمكن أن تبرز المهام المحورية للمراجعة المالية فيما يخص تحقيق الشفافية والإفصاح، والتي تتمثل في الرقابة على الحسابات والمعلومات المالية، والتي تنشأ من خلال:[3]

- تجنب استخدام الحسابات (التلاعب بها)، حيث يجب على المحاسبة أن تساهم في شفافية المعلومات المنشورة أو المفصح عنها، ولا تسمح بفعل أي شيء في إطار الفائدة الخاصة بالمسيرين أو الأمور التي لا تساهم في الفائدة الكلية للشركة.

---

[1] عبد الله مايو ورضا حاجو حدو، **تطبيق مبدأ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، ملتقى دولي حول الحوكمة المحاسبية(واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 7و8 ديسمبر2008، ص:6.

[2] **المرجع نفسه**، ص:7.

[3] Guy DJONGOUE, **Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'Enterprise: la gouvernance: quelles pratiques promouvoir pour le développement economique de l'afrique**, Colloque International, Université Catholique de Lille, Lille, France, 3 Novembre 2007, pp: 10-11.

- تمد ضمان حول المعلومات المفصح عنها من خلال المسيرين، حيث تؤثر في المعلومات ذات السمة المالية والمتعلقة بالرقابة الداخلية.

- ضمان شفافية العلاقات المباشرة وغير المباشرة الموجودة بين أعضاء وممثلي الشركة، المسيرين، الإداريين والمساهمين.

4- لجان المراجعة

أكدت الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى إن وجود المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة. وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة والشفافية في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط الإدارة على عملية المراجعة.[1]

5- الإفصاح والشفافية

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات لذا، لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأدوات الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، ويمثلان احد المؤشرات الهامة على تطبيق حوكمة الشركات من عدمه.[2]

المبحث الرابع: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

تتمثل أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في إعادة ثقة المتعاملين، التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء. لذا، فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يتضمنه من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

---

[1] رشيد يوسفي ورحمة بلهادف، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:11.

[2] **المرجع نفسه**، ص:11.

المطلب الأول: علاقة الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية بحوكمة الشركات

يشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، لأنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالتشريعات والتنظيمات.

1- علاقة جودة التقارير المالية بحوكمة الشركات

هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية.

كذلك، فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلا أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الو صول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.[1]

يعد أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية. لذلك، فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالتشريعات والتنظيمات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة

[1] خليل محمد، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص:31.

التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.[1]

2- علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات

يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والانضباط والعدالة.

- اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الشركة، ما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد إلى دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية، وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق قواعد الحوكمة والتي تحكم الرقابة على الاتجار بالمعلومات الداخلية.

- تناولت معظم الدراسات الإفصاح وعلاقته بالحوكمة وأثره على المعلومات المحاسبية، حيث ركزت على الإفصاح والشفافية وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك. وأيضا الاهتمام بالملاءمة الزمنية أي التوقيت المناسب في عرض المعلومات والاهتمام بالإفصاح الوصفي بجانب الإفصاح المالي الرقمي.

- تناولت الدراسات دور عملية المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أو خارجية أو لجان المراجعة، فإنها تتجه بشكل مباشر إلى الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها. وبالتالي، فإنها تسعى نحو تحقيق جودة هذه المعلومات بشكل غير مباشر.

- الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بجانب التشريعات والتنظيمات المختلفة يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركة، عند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ينعكس بشكل إيجابي على إسهام هذه الشركات في سوق الأوراق المالية. وبالتالي، يمكن القول إن التطبيق الفعال لمفهوم حوكمة الشركات يتضمن تحقيق الإفصاح ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية.

- تؤكد الدراسات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية.

---

[1] سهام موسي وفراح خالدي، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:16.

- تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف ذات الصلة بالشركة.

- بالنظر إلى خصائص ومقومات الحوكمة يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك. الأهم من هذا هو ضرورة توفر المعلومات بمستوى الجودة الشاملة.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات. لذا، لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة. ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركة.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير

يعتبر نظام حوكمة الشركات فعال من خلال وجود نظام إفصاح قوي ومعلومات محاسبية جيدة تشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة وينعكس ذلك على ما يلي:

1- مصداقية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية

تظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق الأوراق المالية. وفي المقابل، فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

---

[1] زوينة بن فرج، **التحكم في الإفصاح والتحفظ المحاسبي ضرورة للحكم على ذكاء المحاسب**، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 4-5 ديسمبر 2012، ص ص: 9-10.

وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات. فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس الأسواق المالية، والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالية باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.[1]

2- جودة ونزاهة التقارير المالية

يعد الإفصاح مطلبا ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة وتقارير مالية تتصف بالجودة والنزاهة لجميع الإطراف ذات العلاقة. وفي الوقت نفسه، توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم. وبالتالي، فإن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وقواعد الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

3- الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها. وبالتالي، فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:

- طبيعة المستخدم .
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية.
- نوع المعلومات المحاسبية ومستوي جودتها وكميتها.
- التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.

كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي

---

[1] حنان حلوة رضوان ، **تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2001، ص:40.

يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

وبناء على ما تقدم، فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملاءمة والموثوقية المتمثلة في:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).
- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.
- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

وللاعتماد على المعلومات والوثوق بها، يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة. وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.

والشكل الآتي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين:[1]

[1] العياشي زرزار، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص ص: 20-21.

الشكل رقم (2-1): دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية

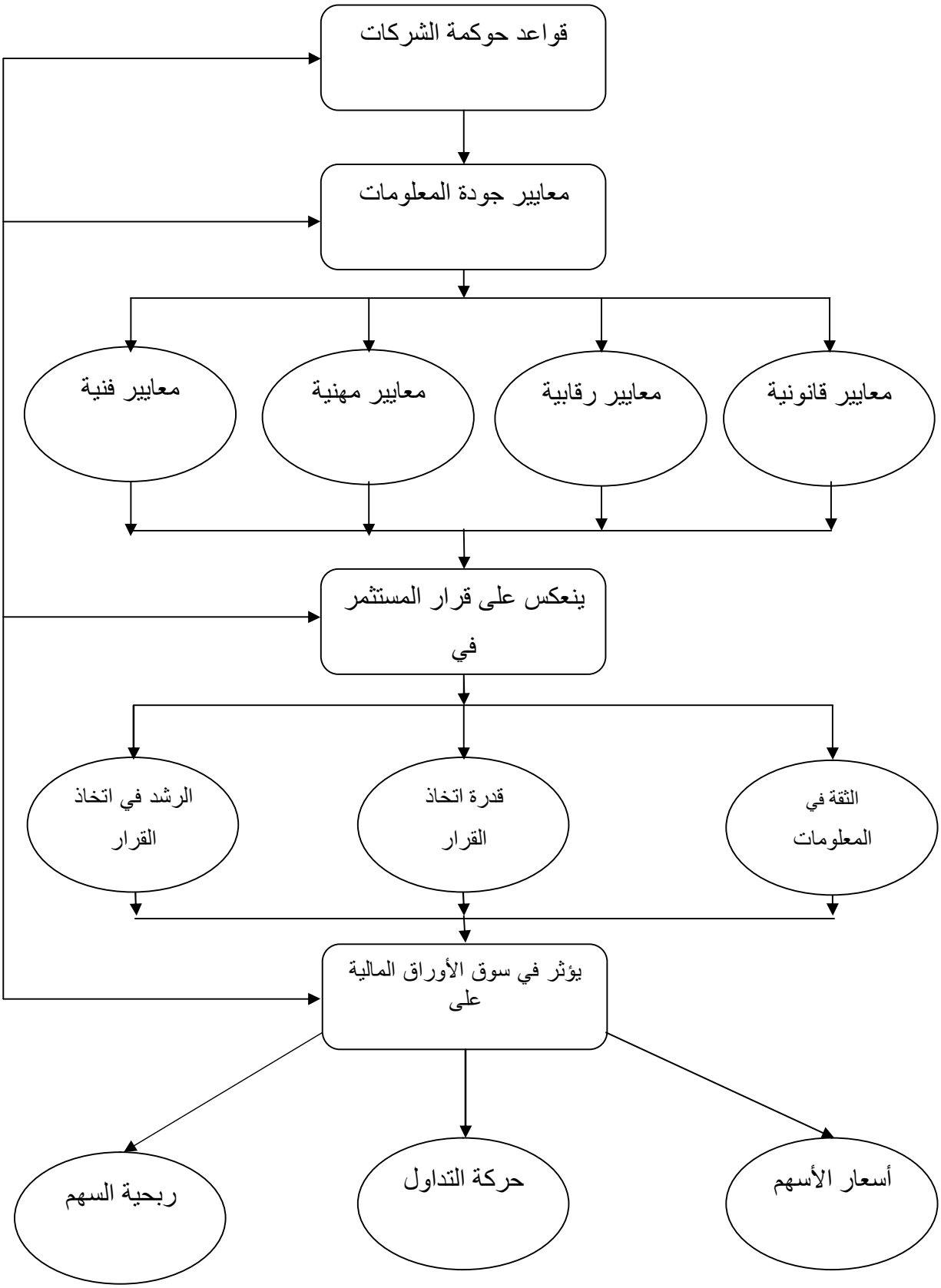

المصدر: خليل محمد، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص:35.

المطلب الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المحاسبية والمالية

تطبيق قواعد وآليات الحوكمة وما تفرضه من تفعيل للرقابة على الأنظمة المحاسبية وعملية الافصاح عن المعلومات المالية إنما يحقق الاستفادة القصوى من تلك الأنظمة، ويضمن توفير بيانات ومعلومات عادلة وشفافة تحقق وصول هذه المعلومات لكافة الأطراف وبشكل عادل ما يبين بشكل جلي علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المالية والمحاسبية.

1- قواعد الحوكمة والأنظمة المحاسبية

لقد أكدت قواعد ومعايير الحوكمة على مجموعة من الإرشادات في سياق العلاقة بين الحوكمة والأنظمة المحاسبية وذلك على النحو الآتي:[1]

- أن يتم التأكد من أن السياسات والإجراءات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو إدخال بيانات خاطئة في نظام المعلومات المحاسبي.

- أن تضمن هذه السياسات والإجراءات حظر استخدام أو الاطلاع على المعلومات التي يتضمنها النظام المحاسبي إلا للأشخاص المرخص لهم بذلك.

- أن يتم التأكد من فعالية السياسات والإجراءات الخاصة بأمن موارد تكنولوجيا المعلومات مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات الإلكترونية.

2- أثر حوكمة الشركات على الأنظمة المحاسبية والمالية

يساهم تطبيق قواعد حوكمة الشركات بطريقة أو بأخرى في إيجاد ومراقبة الأنظمة المالية والمحاسبية، ما ينعكس عليها بالإيجاب بتقوية هذه الأخيرة وذلك من خلال:

- توفير إطار لمناقشة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات دقيقة بما يتفق مع سياسات الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها التشريعات والتنظيمات المفروضة من قبل الدولة في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة.

- قيام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بمدى فاعلية نظم الرقابة التي تطبقها الشركة على أنظمتها المحاسبية والمالية لتقييد أي إمكانية لتحريف التقارير المالية

[1] عبد الوهاب نصر علي شحاتة، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص:17.

وضمان وجود رقابة محكمة على المجالات التي يتاح فيها مرونة للحكم المهني أثناء عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجري على البيانات وضمان تطبيق أي توصيات قد يقترحها المراجعون في هذا الشأن.[1]

- قيام المدققين الداخليين بفحص الأنظمة المالية والمحاسبية وذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وتقييم مدى فاعلية الأنشطة الرقابية على هذه السجلات والتقارير.

[1] أشرف حنا، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص:17.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

يضاف إلى ذلك، أن أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالتشريعات والتنظيمات.

تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية، حيث تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية، فمن خلال تقرير المراجع الخارجي تسمح بتوفير معلومات تتمتع بالمصداقية والموثوقية. أما لجنة المراجعة في تحسين تقرير المراجع وتدعيم استقلاليته. وعليه، يمكن لحوكمة الشركات تحقيق مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم جودة التقارير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ومن ناحية أخرى، فإن المعلومات المحاسبية المتمثلة في التقارير المالية التي تقدم إلى مجلس الإدارة ولجان المراجعة الخاصة بحوكمة الشركات، تكشف الكثير من الانحرافات التي قد تتسب في تدهور الشركة. كما أن التقارير المالية تقدم إلى لجنة المراجعة في عملية المراقبة والمراجعة وقياس الأداء المالي والتشغيلي. وكذلك، الوقوف على الوضع الاستثماري والتمويلي للشركة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تعتبر قواعد حوكمة الشركات من الوسائل التي يعتمد عليها في معالجة الاختلالات المالية والمحاسبية المختلفة في كثير من الشركات المختلفة، وذلك بسبب افتقارها للرقابة والإشراف بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية إلى جانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، ولاسيما ما يتصل بإعداد القوائم المالية.

وعليه، فهذا الفصل يتضمن دراسة تجريبية على شركة رائدة لها تجربة في مجال حوكمة الشركات متمثلة في شركة أن سي أ- روبية، حيث تعتبر من الشركات الناجحة في تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات على مستوى شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فقد تم الاعتماد على أسلوب التحري المباشر وغير المباشر من خلال إعداد استبيان كأداة للدراسة الميدانية الذي تم توزيعه على عينة الدراسة كمحاولة لمعرفة آراء هذه العينة حول مدى تطبيق حوكمة الشركات أثر ذلك على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

لذا، سيتناول هذا الفصل مناقشة وتحليل ما يلي:

- عرض تجربة شركة أن سي ا-روبية في مجال حوكمة الشركات؛
- الإطار المنهجي للدارسة الميدانية؛
- اختبار أداة الدراسة وتحليل خصائص العينة؛
- المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

المبحث الأول: تجربة شركة أن سي ا رويبة في مجال حوكمة الشركات

ترمي هذه التجربة إلى إثارة الحوار والنقاش والمبادرة، وتصف الكيفية التي أمكن من خلالها للشركة تحسين ممارساتها لحوكمة الشركة عبر عملية تدريجية أفادت أداءها ونموها. كما أن هذه التجربة تقدم كنموذج للشركات التي تنوي إطلاق مبادرات للحوكمة.

المطلب الأول: تعريف شركة أن سي ا- رويبة

تأسست هذه الشركة العائلية في الجزائر عام 1966 لتصنيع الأغذية والمنتجات الزراعية. ولتسيير نموها، قررت الشركة أن تدخل شريكا في الملكية وكان من بين شروط الاستثمار أن طلب الشريك من أن سي أ - رويبة أن تغير أسلوب الحوكمة في الشركة، وقد أدت التعديلات إلى زيادة الاستقرار والنمو في الشركة مما عاد بالنفع على أن سي أ والمستثمر.

1- خلفية الشركة

طوال السبعينيات في القرن العشرين، عملت أن سي أ - رويبة في تصنيع المنتجات الغذائية والزراعية، وفي ذلك الوقت وتحت سياسات الجزائر التي اتسمت بالقيادة الاشتراكية، تدخلت الحكومة في قرارات الشركة الاستثمارية، وكان أسلوب الإدارة بعيدا عن الشفافية. وبحلول الثمانينيات، تراخت القيود الاقتصادية إلى حد ما وحصلت الشركة على موافقة للتوسع، غير أن الدولة واصلت قيودها على طاقة تشغيل معدات الشركة.

وفي التسعينيات، بدأ عهد جديد من التحرر السياسي والاقتصادي، وجاءت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية في وقت مهم، حيث واجه الجيل الثاني من العائلة التحدي الرئيسي الذي يواجه العديد من الشركات العائلية إذا لم تتوسع الشركة، سيتفوق حجم العائلة عن الشركة. وأدرك المدير التنفيذي للشركة أنه ستكون هناك حاجة إلى تمويل النمو المناسب، غير أنه كان من المستحيل أن يسعى للحصول على تمويل مصرفي لأن معدل الدين بالشركة كان مرتفعا للغاية. ولذلك، اتخذ قرارا شجاعا بأن يدخل شركة خاصة من خارج العائلة وعلى الرغم من التردد الشديد، اقتنع أفراد العائلة في النهاية بأن هذه الخطوة هي الاختيار الوحيد المجدي اقتصاديا للنمو.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة "أن سي ا" رويبة من أقدم الشركات الخاصة المتخصصة في الصناعة الغذائية والمشروبات بالجزائر، حيث حازت شهادة "إيزو" و"إيزو "14000 وشهادة التسويق "سي سي بي"، وتمتلك حوالي 30 بالمائة من حصص السوق المحلية، ويقارب إنتاجها 300 مليون لتر، كما تصدر منتجاتها إلى دول المغرب العربي وأوروبا وأمريكا الشمالية.

ويساهم صندوق الاستثمار الإفريقي "أفريكانفاست" في رأسمال الشركة الخاصة، منذ 2005، ويضم هذا الصندوق رساميل خاصة، وتغطي نشاطاته المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء. ويضم الصندوق عدة مساهمين، من بينهم "أف أم أو" وكالة التنمية الهولندية و"بيو" وكالة التنمية البلجيكية والبنك الأوروبي للاستثمار و"بروباركو" صندوق تمويل المشاريع الخاصة الفرنسي وبنك "أي بي تي سي شارتردو أويكو كريدي".

ويسير الصندوق الاستثماري هيئة "أفريكانفاست كابيتال بارتنرز"، المتواجد مقرها بجزر موريسو، التي تسير منذ 2004، من قبل المجموعة المـالية "تونيسـانفست" و"أ أم أو" وكالة التنمية الهولندية، علما أن الصندوق الاستثماري يساهم في عدة شركات جزائرية، حسب ما يؤكده موقع الصندوق، منها "جنرال" للتغليف و"ايكوسنات" و"المغربية" للقرض الإيجاري.[1]

2- قدرة الشفافية على جذب الاستثمار

لاحظ المدير التنفيذي في شركة أن سي أ - رويبة عام 1999، أنه نتيجة لانعدام وجود قواعد إرشادية واضحة تعود إلى تاريخ تأسيس الشركة، فإن الممارسات المحاسبية بها لا تتفق مع الممارسات الأفضل دوليا. لقد كانت بيئة السياسات الحكومية والضرائب الباهظة سببا في تثبيط همم ليس فقط أن سي أ - رويبة بل الكثير من شركات القطاع الخاص في الجزائر للإفصاح التام عن معلوماتها المالية. غير أن المدير التنفيذي الذي تلقى تعليمه في تونس وعمل في كندا لمدة أربع سنوات، كان متحمسا لأن يدفع الشركة للتنافس على المستوى الدولي. وأدرك أنه لتحقيق أهداف العمل، يجب أن يضع في المقدمة قضايا مثل تأكيد الجودة، وتسوية العمليات مع ذوي العلاقة، والشفافية مع المساهمين.

كان النشاط الرئيسي للشركة هو مصنع لتصنيع الأغذية، غير أنه في نفس الوقت تقريبا الذي أصبح فيه عثماني مديرا تنفيذيا، حصلت الشركة على ترخيص لتصنيع وبيع منتجات المرطبات. وكانت فرصة مثالية لتقديم أسلوب تشغيل جديد. وقد حافظت العائلة على الشركة الرئيسية، غير أنها أبلغت بأن الفرع الجديد سينفذ أسلوب إدارة يقوم على أساس الشفافية التامة ما بين العائلة والعاملين وصناديق الاستثمار والبنوك وأصحاب المصالح.

وقد جاء الحصول على امتياز وكالة المرطبات في لحظة سانحة، فقد كانت هناك تغيرات عديدة في السوق. ونتيجة لسلطة الدولة، فقد كانت الشركة تعمل بأسلوب يقوده العرض بدون استجابة للسوق. وفي نفس الوقت، كان حجم العائلة أخذ في الكبر، وكان على الشركة أن تجد طريقًا للتوسع المربح.

---

[1] **http://www.elkhabar.com/ar/economie/318717.html** ,date de visite: 8-04-2013, 16 :15.

وقد درست الشركة شبكات التوزيع وأعادت تنشيطها. كما نظمت خط الإنتاج، وأدخلت برامج تدريب للعاملين. وكانت تلك الخطوات لازمة للحصول على رأس مال لتمويل توسع الشركة. وفي العام الأول، كان نظام العمليات الجديد صعب التنفيذ، غير أن الشركة لاقت زيادة في المبيعات قدرها % 50 نتيجة لتحسن الأداء.

وطوال تلك العملية، وضعت إطارا منظما للتواصل المفتوح والدائم مع المساهمين. وتدخل المساهمون جميعا بصورة مباشرة في القرارات الرئيسية، أو أبلغوا بها على الأقل. وبدون هذا التواصل المنظم ربما لم يكن باستطاعتها الحصول على تأييد كافة المساهمين في الموافقة على رؤية الشركة الجديدة، مما أدى في النهاية إلى نجاح الشركة الحالي.[1]

المطلب الثاني: ممارسات الحوكمة في الشركة

من ممارسات الحوكمة التي استخدمتها الشركة مايلي:

1- أهمية التقرير السنوي للتواصل مع المساهمين

منذ عام 2003، بدأت شركة أن سي أ - رويبة في نشر تقرير سنوي مما يسمح بالتواصل الواضح والفعال ما بين المساهمين، والعاملين، والمستثمرين، والعائلة. ولم يعد المساهمون الذين من العائلة في الغالب بحاجة للاستفسار عن الأرباح والخسائر أو ما تقوم الشركة به. فقد نشر كل شيء في التقرير السنوي ولتشجيع تحمل المسئولية، تحمل رئيس كل إدارة المسئولية عن إدارته أو إدارتها في التقرير السنوي.

وقد تضمن أقساما عن التسويق والتمويل والبيئة، وكتب المدير التنفيذي ملخصا تنفيذيا لكافة الأقسام. وفي بداية كل عام، تقوم الشركة بإعداد رؤية للعام الموالي، وكان الخطاب الموجه إلى المدراء والمساهمين عبارة عن نظرة شاملة لكيفية رؤية أسلوب التشغيل في الشركة في العام القادم على المستويات الاستراتيجية والتنظيمية والتشغيلية، وكذلك بالنسبة للمبيعات والأسهم والاتجاه الاستراتيجي، كما تضمنت الوثيقة التقييم لتوقعات العام السابق في مقابل النتائج الواقعية.[2]

---

[1] **تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول**، مركز المشروعات الدولية الخاصة والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات ،فبراير-شباط، 2011، ص ص: 24-25.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص: 25-26.

2- الأداء المالي للشركة وجذب الاستثمار

يعتبر الأداء المالي والعمليات الراسخة من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار، غير أنه يلزم التواصل بشأن المعلومات الخاصة بالشركة بأسلوب واضح وشفاف يساعد الناس على تقدير وتقييم ما لدى الشركة. وفي ذلك الوقت، كانت شركة أن سي أ - رويبة من بين الشركات المحلية القليلة في الجزائر التي تصدر تقريرا سنويا، تضمن خطة الشركة التوسعية ورؤيتها وأرقام أرباحها وخسائرها، وكذلك مؤشرات الأداء الرئيسية. واستطاعت الشركة بصورة فريدة في هذه السوق وبخطى سابقة لمنافسيها في مجال الشفافية أن تحظى بثقة المستثمرين وتجتذب استثمارات جديدة من خلال صندوق الاستثمار الخاص الإقليمي المعروف باسم «إفريقيا إنفست».

عندما استثمر صندوق الاستثمار الخاص في عام 2005، طلب تغييرات جسيمة في حوكمة الشركة كأسلوب لحماية أمواله، وكما اتضح أن التغييرات كانت مربحة لجميع الأطراف، فقد أعطت التعديلات اللازمة للحوكمة "إفريقيا إنفست " ثقة أكبر في استثماره، بينما حسّنت أن سي أ - رويبة من هيكلها الداخلي، وزادت ثقتها ووسعت رأس مالها، وعادت زيادة نمو الشركة بالنفع على كل من "إفريقيا إنفست" و"أن سي أ – رويبة".

3- تسوية الخلافات

في أية شركة ستكون هناك خلافات بين صناع القرار، غير أن حساسية العلاقات الشخصية في الشركات العائلية تضيف بعدا إضافيا، ويمكن أن تنشأ صراعات خطيرة، وأن تتخذ قرارات ليست هي الأنسب لصالح العمل. وفي أن سي أ، لم تتم معالجة غالبية خلافات العائلة كما ينبغي في اجتماعات المجلس الإدارة.

وكانت إجراءات قد وضعت للحد من الصراعات بتوثيق الوضع، وفي كل حالة من حالات الاختلاف على قضية ما، سجل المدير التنفيذي القضية والحل في خطاب رسمي. وأدت هذه الخطوة البسيطة إلى حل مشكلة من المشكلات الشائعة في العديد من الشركات سواء العائلية أو غيرها، وهي أن الاختلاف في وجهة النظر ومرور الوقت يؤدي إلى الاختلاف في تذكر وقائع ما حدث بالفعل.

وعندما انضم المدير التنفيذي الحالي إلى الشركة العائلية أدرك بسرعة أن نمو العائلة تجاوز في سرعته نمو الشركة، وقدر وجود نحو 45 فردا من أفراد العائلة باعتبار حالات الزواج والمواليد منذ إنشاء الشركة، وفي غضون ست(6) سنوات أخرى، كان من المتوقع أن يزيد العدد إلى أكثر من 65 شخصا. ولذلك، فقد كان بحاجة لأن يفكر في طرق جديدة لجذب رأس مال إلى الشركة بينما يحافظ على

دور العائلة وقدرتها على المشاركة في "أن سي أ – رويبة". ولو أن الوضع ظل على حاله، لأدت حاجة العائلة المالية إلى تضييق خناق الشركة.

المطلب الثالث: إدراج شركة أن سي أ في سوق الأوراق المالية

كانت المرحلة الآتية من استراتيجية الشركة هي أن تدرج في سوق الأوراق المالية وعرض 20 - 25%من رأس مالها للتداول. غير أنه لدخول سوق الأوراق المالية بنجاح، على الشركة أن تتمتع بثقة السوق. فقد ساعدت تحسينات حوكمة الشركات في الشركة، خاصة في مجال التقرير والشفافية، في هذه الخطوة الآتية .

1- دخول" أن. سي. أ" رويبة البورصة يكسبها المصداقية

كان التواصل والنقاش المتواصل ما بين أفراد العائلة وأصحاب ذات المصلحة من الضروري في أثناء تنفيذ التغييرات اللازمة لتسجيل الشركة في سوق الأوراق المالية .واحتاج أفراد العائلة لأن يدركوا محركات وآثار هذه القرارات، حيث كانت ستؤثر على خططهم في البقاء في الشركة أو الخروج منها. وللقيام بهذا بصورة منظمة، كلف المدير التنفيذي شخصا من العائلة- يمتهن المحاماة بمراجعة وتنسيق كافة القرارات الرئيسية والخطط الاستراتيجية مع بقية أفراد العائلة، ونشر المعلومات الأخرى المتعلقة بهذه العملية.

قامت الشركة بطرح أسهمها للتداول من خلال طرحها للاكتتاب نسبة 25 بالمائة من رأسمال الشركة التي تحصلت على موافقة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بتاريخ 6 فيفري 2013، وهيئة الضبط المكلفة بتأطير كافة عمليات بورصة المناولة في الجزائر.

يعتبر دخول الشركة إلى بورصة القيم المتداولة بالجزائر كنتاج سيرورة طبيعية لشركة أضحت علامة مسجلة ومرجعية في الصناعة الغذائية. وتم التحضير للعملية منذ مدة واستكملت كافة التدابير والإجراءات، إضافة إلى أنه سيتم مع سلطة الضبط إعادة تحيين بعض المعطيات والمعلومات المطلوبة للانطلاق في العمل. وعن تبعات قرار الشركة الخاصة الدخول في البورصة، أكد المدير التنفيذي للشركة أنها تسمح، كثاني شركة خاصة بعد "أليانس" للتأمينات، بتوفير مجال أوسع للاستثمارات وفائض قيمة للشركة، مع مساهمين مكتتبين جدد.

وشدد على أهمية إضفاء آليات تسيير حديثة وضمان شفافية أكبر، وهو ما اعتمدته الشركة منذ ست(5) سنوات، مستطردا أنه ينتظر اعتماد التدابير القانونية التي أعلن عنها سابقا، خاصة لتشجيع الاكتتاب بالنسبة لحاملي الأسهم من خلال إعفائهم من الجباية، وهو ما لا يحدث حاليا.

ولاحظ المدير التنفيذي للشركة أن البورصة يمكن أن تمنح درجة أكبر من الأمان والاستقرار والشفافية، فضلا عن كونها آلية للتمويل، خارج الأطر التقليدية، يمكن أن تتدعم الشركة بفضلها.[1]

وتقدر القيمة الإجمالية للأسهم المعروضة للبيع بحوالي 850 ألف دينار، موزعة على قرابة 2.122.988 سهم، بقيمة اسمية محددة بـ 100 دينار للسهم الواحد، بينما يقدر سعر التنازل أو بيع السهم بـ400 دينار، أما بالنسبة لعمال الشركة، فسيحصلون على حصة 85000 سهم بسعر 380 دينار للسهم وانطلقت عملية البيع العمومي للأسهم في الفترة الممتدة من 7 أفريل إلى غاية 25 أفريل 2013. وقد حددت الشركة القيمة الدنيا للأسهم المشتراة بـ 75 سهما أي 30.000 دج والحد الأقصى بـ 85 ألف سهم وهو ما يمثل 34 مليون دج أي أن أقصى نسبة مساهمة في الشركة يمكن أن يمتلكها شخص واحد سواء كان طبيعيا أو معنويا هي 1.01%.

أما بالنسبة لرقم أعمال الشركة، فقد انتقل من 2.29 مليار دينار في سنة 2008 إلى 4 مليار دينار في سنة 2011. ومن أجل إنجاح هذه العملية، قامت الشركة بإطلاق موقع إلكتروني جديد يحتوي على كامل المعلومات التي يحتاجها المستثمرون حول الشركة، ويمكن الدخول للموقع على الرابط الآتي: www.rouibaenbourse.com.[2]

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفا لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها. كما يتضمن هذا الجزء وصفا للإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أداة الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية اللازمة لتحليل الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفيوالمنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة، ذلك بهدف بيان موضوع الدراسة، وتم الحصول على البيانات اللازمة في الجانب التطبيقي من خلال:

---

[1] **http://www.elkhabar.com/ar/economie/318717.html**, date de visite: 8-04-2013, 16:15.

[2] **http://iqtissad.blogspot.com/2013/04/Rouiba-en-bourse.html**, date de visite: 8-04-2013, 16:15.

1- البيانات الأولية

من خلال المقابلة الشخصية وتوزيع استبانة، تم إعدادها لهذا الغرض، بحيث تم توزيعها على أهل الاختصاص، فقد تم تقسيمها إلى قسمين يحتوي القسم الأول على الأسئلة الخاصة بفرضيات الدراسة، ويحتوي القسم الثاني على بعض الخصائص والسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء خمسة بدائل لكل سؤال وهي (موافق، موافق بشدة، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، هذا لتشجيع أفراد عينة الدراسة على الإجابة، والقدرة على الوصول إلى نتائج دقيقة من خلال التحليل، وقد تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS.

2- البيانات الثانوية

من خلال مراجعة مجموعة من الكتب والمجلات والمنشورات المتعلقة بالموضوع في جانبيه (الجانب المتعلق بحوكمة الشركات والجانب المتعلق بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية) والتي يمكن أن تساهم في إثراء الموضوع قيد الدراسة. وقد استخلص أن حوكمة الشركات تساهم في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بشكل عام من خلال تغطيتها لعجز الآليات الرقابية (إدارة الشركات، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية)، والشفافية والإفصاح بشكل خاص.

المطلب الثاني: عينة ومتغيرات الدراسة

وتتمثل عينة ومتغيرات الدراسة فيما يلي:

1- عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من كل الأطراف ذات الصلة بحوكمة الشركة في شركة أن سي أ رويبة. وبناء على ذلك، فإن عينة الدراسة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الوسطى وكذا المساهمين والموظفين، وقد بلغ حجم العينة 31 مفردة، حيث تم توزيع 40 استبانة على جميع أفراد العينة منها عن طريق المناولة المباشرة ومنها عن طريق البريد الالكتروني لأفراد العينة محل الدراسة، واسترد منها 31 استبانة، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 31 استبانة.

2- متغيرات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة الميدانية تحليلا وصفيا للمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى محاولة لتحديد العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وتحقق مبدأ الشفافية والإفصاح وجودة التقارير المالية، وتحتوي هذه العلاقة متغيرين أساسيين (متغير تابع ومتغير مستقل)، حيث يتمثل المتغير التابع

في مفهوم الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. أما المتغير المستقل فيتمثل في مفهوم قواعد حوكمة الشركات متمثلة في وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، المعاملة العادلة بين المساهمين، احترام حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة.

وللإيضاح أكثر، فإن هذه الدراسة التجريبية تدرس مدى تطبيق حوكمة الشركات وأثر ذلك على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

المطلب الثالث: أداة وحدود الدراسة الميدانية

استخدم في هذه الدراسة الميدانية مجموعة من البيانات، إضافة إلى أداة عادة تستخدم في مثل هذه البحوث متمثلة في إعداد استبانة، كما إن لهذه الدراسة حدودا مكانية وزمنية .

1- استبانة الدراسة الميدانية

تم إعداد الاستبانة على النحو الآتي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.

- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

- توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى مجموعتين كما يلي:

1- 1- المجموعة الأولى

تتناول أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على شركة أن سي أ". وتم تقسيمها إلى ستة محاور كما يلي:

- المحور الأول، يناقش وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، ويتكون من خمس (5) فقرات.

- **المحور الثاني،** يناقش توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، ويتكون من أربع (4) فقرات.

- **المحور الثالث،** يناقش توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين، ويتكون من أربع (4) فقرات.

- **المحور الرابع،** يناقش توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، ويتكون من ست (6) فقرات.

- **المحور الخامس،** يناقش توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، ويتكون من خمس (5) فقرات.

- **المحور السادس،** يناقش توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة، ويتكون من ست (6) فقرات.

1-2- المجموعة الثانية

تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من أربع(4) فقرات

تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت (الخماسي) "Likret Scale"، وهو مقياس باسم الباحث ليكارت "Likret"، يؤكد على التمييز بين مدى قوة توافق المفردة مع الخيار أو العبارة، وذلك بتحديد المستويات من علاقة قوية موجبة إلى قوية سلبية، ويعتبر من أكثر المقاييس استخداما.[1]

والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-1): مستويات مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة Strongly agree	موافق Agree	محايد Uncertain	غير موافق Disagree	غير موافق بشدة Strongly disagree

المصدر: دلال القاضي، محمود البياتي، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص:113.

يقوم هذا المقياس على استخدام خمسة خيارات لقياس مدى التوافق، حيث لكل عبارة درجة من (1 إلى 5) للإجابة عليها. وعليه، مما سبق ومن خلال توزيع الدرجات يصبح المقياس المعتمد في الدراسة الميدانية يأخذ الشكل الآتي:

[1] دلال القاضي ومحمود البياتي، **منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص ص: 112- 113.

الجدول رقم(3-1): أوزان مقياس ليكارت الخماسي

المستوى	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات

2- حدود الدراسة الميدانية

تتمثل حدود الدراسة الميدانية في الحدود المكانية والحدود الزمانية:

2-1- الحدود المكانية

شملت هذه الدراسة جل الأطراف ذات الصلة بحوكمة شركة أن سي أ رويبة وهي شركة صناعية متواجدة على مستوى ولاية الجزائر وبالضبط في المنطقة الصناعية رويبة.

2-2- الحدود الزمانية

تعتبر نتائج هذه الدراسة الميدانية مرتبطة بالفترة التي ينجز فيها البحث، وذلك من بداية شهر أفريل 2013 إلى غاية نهاية شهر ماي 2013.

3- أسباب اختيار شركة أن سي أ رويبة

في غضون السنوات القليلة الماضية، تأسست على الأقل أربعة معاهد جديدة لحوكمة الشركات أو معاهد للمدراء، مما يدل على الطلب المتنامي على معلومات حوكمة الشركات، وكذلك التدريب والإرشاد للشركات لتحسين ممارساتها. وقد أصدرت دول عديدة من بينها الجزائر والبحرين ومصر ولبنان والمغرب وعمان وتونس– مدونات لقواعد حوكمة الشركات. غير أن العديد من الشركات لا تزال ترى أن تنفيذ النظام بأكمله أمر صعب. وسواء كانت المعايير والقواعد إلزامية أو تطوعية، فإن سر نجاحها يكمن في فهم القائمين على الشركات بأنها تساعدهم على جني منافع أكبر من المعتاد حتى مع التقدم التدرجي تجاه تلك القواعد.[1]

يأتي اختيار شركة أن سي ا رويبة في هذه الدراسة من خلال أنها تعتبر من الشركات الرائدة والناجحة في مجال ممارسات حوكمة الشركات، إذ أنها تعد إحدى التجارب في شمال إفريقيا التي تحدث

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالي لحوكمة الشركات، **مرجع سبق ذكره**، 2011، ص: 11.

عنها مركز المشرعات الدولية الخاصة والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات التي صنفها ضمن الشركات الناجحة في ممارسات حوكمة الشركات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وتمثل هذه التجربة نموذج عملي من الواقع، يبين كيف تمكنت الشركة من التغلب على العراقيل، وحسنت من ممارسات الحوكمة بها من خلال أساليب عادت بمنافعها على الأداء والنمو. وتوضح هذه الدراسة بأن حوكمة الشركات لا تقوم على مفهوم الحل الواحد الذي يناسب الجميع. فقد اتخذت الشركة الواردة هنا أسلوبا تدريجيا ومتميزا يركز على تحسينات حوكمة الشركات التي يمكن تطبيقها إلى أقصى حد. وفي الوقت نفسه، تناسب حجمها وصناعتها وسوقها وأسلوب ملكيتها واستراتيجيتها. ثم وضعت الأساس للتحسينات الجارية بإقناع أصحاب المصالح الرئيسيين. ويأمل من هذه التجربة تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات على مستوى الشركات الجزائرية الأخرى.

المبحث الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل خصائص العينة

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الاختبارات المهمة لمدى مصداقية وثبات الاستبيان، وهذا بغية إعطاء نوع من الثقة في أداة الدراسة الميدانية، إضافة إلى معرفة طبيعة توزيع بيانات العينة لما له من أهمية في إجراء الاختبارات الإحصائية، إضافة إلى خصائص أفراد العينة لأجل توضيح الجهة المستهدفة، وأيضا معرفة اتجاه إجابات أفراد العينة فيما تضمنته أداة الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: اختبار مدى مصداقية الاستبيان

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالآتي:

1- صدق فقرات الدراسة

تم التأكد من صدق فقرات الدراسة بطريقتين.

1-1- صدق الأداة (الاستبانة)

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة تألفت من ست (6) أعضاء من المدرسة العليا للتجارة متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجيب لآراء الأساتذة وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم.

2-1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان، قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجة الأسئلة الكلية للاستبيان. والصدق هو أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه.[1] حيث تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

1-2-1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

يبين الجدول رقم (3-2) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05).

الجدول رقم (3-2):صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	فقرات المحور الأول	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة	0,383	0,034
2	تكفل قوانين الشركات المطبقة في الجزائر للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	0,515	0,003
3	توفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة	0,399	0,026
4	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة	0.804	0,000
5	توفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة	0,449	0,011

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

[1] محمود البياتي، **تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 257.

يتضح من خلال هذا الجدول السابق، أن معدلات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح مابين 0,383 إلى 0,804 وهي كلها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة حرية (N-1=30) ذات مستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 0,349. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من 0,05. وبالتالي، يمكن اعتبار فقرات المحور الأول صادقة ومعبرة للهدف الذي وضعت من أجله.

1-2-2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

يبين الجدول رقم (3-3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول رقم (3-3): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	فقرات المحور الثاني	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة	0,531	0,002
2	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	0,484	0,006
3	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله	0,754	0,000
4	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة	0,748	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول السابق، أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0,484 إلى 0,754 وهي كلها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة حرية (N-1=30) ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 0,349.[1] كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من 0,05. وبالتالي، فإن فقرات المحور الثاني صادقة ومعبرة للهدف الذي وضعت من أجله في هذا الاستبيان.

[1] قيمة معامل الارتباط عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 0.349 حسب جدول القيم الحرجة لاختبار معامل الارتباط.

1-2-3- صدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

يبين الجدول رقم (3-4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول رقم (3-4): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	فقرات المحور الثالث	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة	0,486	0,006
2	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين	0,728	0,000
3	تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	0,433	0,015
4	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين	0,648	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (3-4)، أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0,433 إلى 0,728 وهي كلها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة حرية (N-1=30) ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 0,349.[1] كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من 0,05. وبالتالي، فقرات المحور الثالث صادقة ومعبرة للهدف الذي وضعت من أجله في هذا الاستبيان.

1-2-4- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

يبين الجدول رقم (3-5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05).

[1] قيمة معامل الارتباط عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 0.349 حسب جدول القيم الحرجة لاختبار معامل الارتباط.

الجدول رقم (3-5): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

الرقم	فقرات المحور الرابع	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	0,370	0,041
2	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	0,392	0,029
3	تتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	0,438	0,014
4	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	0,542	0,002
5	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	0,565	0,001
6	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال للشركة	0,454	0,010

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (3-5)، أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0,370 إلى 0,565 وهي كلها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة حرية (N-1=30) ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 0,349. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من 0,05. وبالتالي، فإن فقرات المحور الرابع صادقة ومعبرة للهدف الذي وضعت من أجله في هذا الاستبيان.

3-5-2-1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس

يبين الجدول رقم (3-6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول رقم (3-6): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس

الرقم	فقرات المحور الخامس	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	0,551	0,001
2	الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	0,828	0,000
3	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	0,744	0,000
4	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي	0,383	0,033
5	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته	0,514	0,003

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من خلال رقم (3-6)، أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0,383 إلى 0,828، وهي كلها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة حرية (N-1=30) ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 0,349.[1] كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من 0,05. وبالتالي، يمكن اعتبار أن فقرات المحور الخامس صادقة ومعبرة للهدف الذي وضعت من أجله في هذا الاستبيان.

6-2-1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور السادس

يبين الجدول رقم (3-7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05).

[1] قيمة معامل الارتباط عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 0.349 حسب جدول القيم الحرجة لاختبار معامل الارتباط.

جدول رقم (3-7): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور السادس

الرقم	فقرات المحور السادس	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال	0,494	0,005
2	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال	0,545	0,002
3	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة	0,717	0,000
4	يراعي أعضاء مجلس الإدارة جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة	0,484	0,006
5	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة	0,375	0,038
7	يوفر مجلس الإدارة نظاما رسميا يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	0,894	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (3-7)، أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0,375 إلى 0,717 وهي كلها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة حرية (N-1=30) ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 0,349.[1] كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من 0,05. وبالتالي، فقرات المحور السادس صادقة ومعبرة للهدف الذي وضعت من أجله في هذا الاستبيان.

2- مدى صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

يبين هذا الاختبار مدى موافقة المحاور للأهداف المراد الوصول إليها، حيث يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05.

[1] قيمة معامل الارتباط عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 0.349 حسب جدول القيم الحرجة لاختبار معامل الارتباط.

الجدول رقم(3-8): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

الرقم	محاور الدراسة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	0,392	0,029
2	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	0,713	0,000
3	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	0,655	0,000
4	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	0,381	0,035
5	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0,759	0,000
6	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	0,608	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (3-8)، أن معاملات الارتباط لمحاور الاستبيان لها مستوى دلالة عالية وكلها أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة حرية (N-1=30) ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 0,349. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من 0,05. وبالتالي، هناك ارتباط بين محاور الاستبيان والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان. وعليه، يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين محاور الاستبيان وهدف الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار ثبات الاستبيان

يعتبر اختبار ثبات الاستبيان مرحلة أساسية للتأكد من أن الاستبيان يعطي النتائج نفسها في حالة ما إذا تم توزيعه عدة مرات تحت القيود والشروط نفسها،[1] وهذا يعني أن تكون النتائج التي يعطيها

[1] عبد الفتاح عز، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، ص: 536، من خلال الموقع الالكتروني: www.Arabicstat.com تاريخ الإطلاع: 11-04-2013.

الاستبيان متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة، أو بعبارة أخرى ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تمت إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد استخدم الباحث معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) لقياس ثبات الاستبيان كما هو موضح في الجدول الآتي.

الجدول رقم(3-9): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

الرقم	محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	5	0,655
2	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	4	0,561
3	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	4	0,596
4	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	6	0,694
5	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	5	0,568
6	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	6	0,642
	جميع الفقرات	30	0,668

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3-9)، أن معاملات ألفا كرونباخ مرتفعة لعوامل الدراسة وجميعها تدل على ثبات أداة الدراسة، كما أن معامل ألفا كرونباخ قيمته تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عالي الذي بدوره يدل على صدق أداة الدراسة. وبالتالي، يمكن تحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الثالث: تحليل خصائص العينة

يسمح تحليل خصائص العينة بالاطلاع على سيمات أفراد عينة الدراسة الميدانية. كما يبرز الجهة المستهدفة، وتعتبر خصائص العينة متغيرات تخضع للدراسة الإحصائية لأجل فهمها وتبسيطها.

1- متغير العمر

من خلال الجدول رقم (3-10)، يتضح أن أعمار أفراد العينة المستجوبة تباينت وتراوحت عموما بين[35-50[سنة تبعا لذلك تشكلت ثلاث فئات عمرية، فكانت النسبة الكبيرة من المستجوبين مركزة عند الفئة [35- 50[سنة بنسبة 41,9% تليها الفئة من [25-35[سنة بنسبة 38,7% ثم الفئة الأكبر من 50 سنة بنسبة 19,4%. وبالتالي، يفسر توزيع النسب بين الفئات العمرية، بالميل نحو الأعمار المتوسطة نسبيا في السن، لافتراض أنه بالإضافة لمستواها التعليمي، فإنها تحوز على خبرة ميدانية تساعد في التعامل مع الاستمارة بشكل مفيد.

الجدول رقم(3-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة %
من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	12	38,7
من 35 سنة إلى أقل من 50 سنة	13	41,9
أكبر من 50 سنة	6	19,4
المجموع	31	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

2- متغير الدرجة العلمية

من خلال الجدول رقم(3-11)، يتبين أن نسبة 41,9 %من المستجوبين حاصلين على شهادة ليسانس، في حين أن نسبة 9,76% هم من الحاصلين على شهادة ماجستير. أما نسبة 6,45 % فهم من الحاصلين على شهادة الدكتوراه، ونسبة 41,9% للمتحصلين على شهادات أخرى وهو ما يعتبر مؤشرا جيدا لأفراد العينة. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
ليسانس	13	41,9
ماجستير	3	9,67
دكتوراه	2	6,45
شهادة أخرى	13	41,9
المجموع	**31**	**100**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

3- متغير الوظيفية

يبين الجدول رقم **(3-12)**، أن ما نسبته 19,4 % من عينة الدراسة هم " مدراء تنفيذيون "، و19,4 % من عينة الدراسة هم "عضو مجلس الإدارة "، و16,1% من عينة الدراسة هم "مساهمون موظفون بالشركة. أما ما نسبته 45,2%، فهم من "مستويات وظيفية أخرى"، مما يعني التعرف على آراء جميع إجابات أفراد العينة الذين يشغلون وظائف متعددة.

الجدول رقم(3-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
مدير تنفيذي	6	19,4
عضو مجلس إدارة	6	19,4
مساهمين	5	16,1
وظيفة أخرى	14	45,2
المجموع	**39**	**100**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

4- متغير الخبرة المهنية

بالاعتماد على توزيع سنوات الخبرة على أربع فئات سنوية، تبين أن غالبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الرابعة (أكبر من 15 سنة) بنسبة 38,7 % تليها الفئة الثانية [5-10[سنوات بنسبة

29,00 %، ثم الفئة الثالثة [10–15[سنة بنسبة 25,8% وأخيرا الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) بنسبة 6,5%، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-13).

الجدول رقم(3-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المعنية

الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	2	6,5
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	9	29,0
من 10سنوات إلى أقل من 15 سنوات	8	25,8
أكثر من 15 سنة	12	38,7
المجموع	**31**	**100**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

المبحث الرابع: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث معالجة إحصائية لبيانات ونتائج أداة الدراسة الميدانية والمتمثلة في الاستبيان، من خلال التحليل الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة، وحساب الوزن النسبي للمتوسطات الحسابية. وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد العينة لكل فقرة من فقرات الدراسة، ولتحليل العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ومن ثم معرفة مدى تطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، تم استخدام اختبار كولموجوروف- سمرنوف **Kolmogorov-Smirnov** وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي. كما تم استخدام اختبار ستيودنت T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة.

1- اختبار كولمجروف - سمرنوف 1- Sample K-S

يقيس اختبار كولموجوروف- سمرنوف ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (3-14) نتائج الاختبار، حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من 0,05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يعني وجوب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم (3-14): اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov-1)

الرقم	محاور الدراسة	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
1	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	5	1,085	0,189
2	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	4	1,368	0,147
3	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	4	1,024	0,245
4	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	6	1,370	0,247
5	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	5	0,993	0,278
6	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	6	0,997	0,273
	جميع الفقرات	**30**	**0,718**	**0,680**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

من الجدول رقم (3-14)، يتبين أن مستوى المعنوية الإحصائية لكل المحاور أكبر من مستوى الدلالة الذي يساوي 0,050، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، والذي يسمح من خلاله باستخدام الاختبارات المعلمية.

2- تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار ستيودنت t للعينة الواحدة، الذي يفيد في اكتشاف وجود اختلاف معنوي لمتوسط المجتمع،[1] والذي يساعد في تحديد موافقة أفراد العينة من عدمها على ما تتضمنه الفقرات في الجداول والتي سيأتي تحليلها لاحقا. كما يساهم تحديد مجال الفئات للمتوسط المرجح درجة إجابة أفراد العينة، من خلال الاستعانة بالمتوسط الحسابي الذي يكون محصور بين إحدى المجالات، حيث انتماء المتوسط الحسابي للمجال [من 1 إلى 1,79] يعبر عن "عدم الموافقة بشكل تام"، وإلى المجال [من 1,80 إلى 2,59] يعبر عن "عدم الموافقة". أما انتماءه إلى المجال [من 2,60 إلى 3,39] يعبر عن "الحياد"، وانتماء المتوسط الحسابي إلى المجال [من 3,40 إلى 4,19] يعبر عن "الموافقة"، في حين انتماء المتوسط الحسابي إلى المجال [من 4,20 إلى 5] يعبر عن "الموافقة بشكل تام" من طرف أفراد العينة على ما تضمنته الفقرات.[2]

2-1- تحليل فقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة)

يوضح الجدول رقم (3-15) أراء أفراد العينة موضوع الدراسة للمحور الأول، حيث يبين أن قيمة t في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح ما بين 44,502 إلى 54,849 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 2,042.[3] كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وهذا ما يؤكده الوزن النسبي الذي يفوق 60% والذي يمثل نسبة الحياد،[4] مما يعني أن أفراد العينة يوافقون بشكل تام على محتوى الفقرات، وهو ما يوضحه الاتجاه العام لإجابات الأفراد والتي كانت معظمها بالموافقة بشكل تام، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,25 والذي ينتمي إلى المجال [4,20- 5] وهو ما يشير إلى مستوى الموافقة بشكل تام. وهذا ما يدل على وجود علاقة قوية موجبة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

---

[1] سعيد زغلول بشير، **دليلك إلى...البرنامج الإحصائي SPSS**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الإصدار العاشر، بغداد، 2003، ص: 119.

[2] عبد الفتاح عز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 541.

[3] قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية (n -1 =30) ومستوى دلالة 0,05 تساوي 2,042 حسب جدول توزيع **Student**.

[4] (5/3= 0.6) أي أن وزن مستوى الحياد وفق مقياس ليكارت الخماسي يساوي 60%، وبالتالي النسبة التي تفوق 60% تعبر عن الموافقة.

الجدول رقم (3-15) نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الأول

الرقم	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة	3,90	0,396	78	54,849	0,000	موافق
2	تكفل قوانين الشركات المطبقة في الجزائر للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	4,32	0,541	86,4	44,502	0,000	موافق تماما
3	توفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة	4,35	0,486	87	49,852	0,000	موافق تماما
4	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة	4,55	0,568	91	44,588	0,000	موافق تماما
5	توفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور	4,10	0,473	82	48,232	0,000	موافق
	المتوسطات الكلية للمحور الأول	**4,25**	**0,285**	**85**	**91,740**	**0,000**	**موافق تماما**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

مما سبق، يمكن القول أن الشركة محل الدراسة تراعي وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بدرجة ايجابية، من حيث توفر دعم من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الوسطى ووجود تشريعات وتنظيمات واضحة مع توفر إطار فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة، بالإضافة إلى هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحد د المسئوليات والصلاحيات.

2-2- تحليل فقرات المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين)

يوضح الجدول رقم (3-16)، أراء أفراد العينة موضوع الدراسة للمحور الثاني، حيث يبين أن قيمة t في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح ما بين 21,980 إلى 55,358 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 2,042. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وهذا ما يؤكده الوزن النسبي الذي يفوق 60% والذي يمثل نسبة الحياد، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات، وهو ما يوضحه الاتجاه العام لإجابات الأفراد والتي كانت بالموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,03 والذي ينتمي إلى المجال [3,40- 4,19] وهو ما يشير إلى مستوى الموافقة مما يدل على وجود علاقة قوية موجبة بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

الجدول رقم (3-16) نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثاني

الرقم	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة	4,06	0,629	81,20	35,976	0,000	موافق
2	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	4,23	0,425	84,60	55,358	0,000	موافق تماما
3	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله	3,77	0,956	75,40	21,980	0,000	موافق
4	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة	4,06	0,680	81,20	33,281	0,000	موافق
	المتوسطات الكلية للمحور الثاني	**4,03**	**0,450**	**80,65**	**49,818**	**0,000**	**موافق**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

مما سبق، يتبين أن الشركة محل الدراسة توفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها. ولكن بدرجة ليست عالية، من حيث الحصول على معلومات كافية من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة واطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات عادية أو غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة.

3-2- تحليل فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين)

يوضح الجدول رقم (3-17) أراء أفراد العينة موضوع الدراسة للمحور الثالث، حيث يبين أن قيمة t في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح ما بين 26,331 إلى 72,311 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 2,042. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وهذا ما يؤكده الوزن النسبي الذي يفوق 60% والذي يمثل نسبة الحياد، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات، وهو ما يوضحه الاتجاه العام لإجابات الأفراد والتي كانت بالموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,91 والذي ينتمي إلى المجال [3,40- 4,19] وهو ما يشير إلى مستوى الموافقة وهذا ما يدل على وجود علاقة قوية موجبة بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

الجدول رقم (3-17) نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثالث

الرقم	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة	4,71	0,461	94,20	56,830	0,000	موافق تماما
2	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين	3,35	0,709	67,00	26,331	0,000	موافق
3	تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	3,90	0,301	78,00	72,311	0,000	موافق
4	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين	3,68	0,748	73,60	27,382	0,000	موافق
	المتوسطات الكلية للمحور الثالث	**3,91**	**0,338**	**78,02**	**64,277**	**0,000**	**موافق**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق، يتبين أن الشركة محل الدراسة تقوم بتوفير مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بدرجة ايجابية، من حيث حضور المساهمين في التصويت وحماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية والاتجار لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية وكذلك توفير آليات ووسائل تعويضية لحمايتهم.

2-4- تحليل فقرات المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة)

يوضح الجدول رقم (3-18) أراء أفراد العينة موضوع الدراسة للمحور الرابع. حيث يبين أن قيمة t في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح ما بين 27,276 إلى 51,770 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 2,042. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وهذا ما يؤكده الوزن النسبي الذي يفوق 60% والذي يمثل نسبة الحياد، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون بشكل تام على محتوى الفقرات، وهو ما يوضحه الاتجاه العام لإجابات الأفراد والتي كانت بالموافقة بشكل تام، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,28 والذي ينتمي إلى المجال [4,20-5]، وهو ما يشير إلى مستوى الموافقة بشكل تام. وهذا ما يدل على وجود علاقة بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

الجدول رقم (3-18) نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الرابع

الرقم	فقرات المحور الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	4,29	0,461	85,80	51,770	0,000	موافق تماما
2	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	4,23	0,497	84,60	47,312	0,000	موافق تماما
3	تتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	4,00	0,816	80,00	27,276	0,000	موافق تماما
4	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	4,29	0,461	85,80	51,770	0,000	موافق
5	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	4,32	0,653	86,40	36,882	0,000	موافق تماما
6	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال للشركة	4,65	0,551	93,00	46,968	0,000	موافق تماما
	المتوسطات الكلية للمحور الرابع	**4,28**	**0,279**	**85,69**	**85,349**	**0,000**	**موافق تماما**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول السابق، أن توافر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب قواعد الحوكمة لدى الشركة محل الدراسة كانت بدرجة عالية، من حيث إيجاد طرق لتشجيع أصحاب المصالح باستثمار وتدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركة الذي يجسد عمل الفريق بمختلف أشكاله من مستثمرين وعاملين ودائنين وموردين من خلال إسهاماتهم لتعزيز التعاون وإنجاح الشركة على المدى البعيد.

2-5- تحليل فقرات المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح)

يوضح الجدول رقم (3-19) أراء أفراد العينة موضوع الدراسة للمحور الخامس، حيث يبين أن قيمة t في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح ما بين 20,309 إلى 86,255 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 2,042. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وهذا ما يؤكده الوزن النسبي الذي يفوق 60% والذي يمثل نسبة الحياد، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات، وهو ما يوضحه الاتجاه العام لإجابات الأفراد والتي كانت بالموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,98 والذي ينتمي إلى المجال

[3,40- 4,19] وهو ما يشير إلى مستوى الموافقة وهذا ما يدل على وجود علاقة قوية موجبة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

الجدول رقم (3-19) نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الخامس

الرقم	فقرات المحور الخامس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية في التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3,90	0,539	78,00	40,333	0,000	موافق
2	الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	3,26	0,893	65,20	20,309	0,000	موافق
4	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	4,52	0,570	90,40	44,125	0,000	موافق تماما
5	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	4,00	0,258	80,00	86,255	0,000	موافق
6	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته	4,23	0,425	84,60	55,358	0,000	موافق تماما
	المتوسطات الكلية للمحور الخامس	**3,98**	**0,34**	**79,61**	**62,369**	**0,000**	**موافق**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (3-19) أن الشركة محل الدراسة، تراعي عملية الإفصاح عن ملكية الأسهم وكذلك الإفصاح عن أي ممارسه أو سلوك غير أخلاقي ونشر المعلومات الكافية، ثم الإفصاح عن أي مخاطر جوهرية أو غير جوهرية بالإضافة إلى فاعليه الرقابة وقوتها.

2-6- تحليل فقرات المحور السادس(توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة)

يوضح الجدول رقم (3-20) أراء أفراد العينة موضوع الدراسة للمحور السادس، حيث يبين أن قيمة t في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح ما بين 40,888 إلى 55,358 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0,05 والتي تساوي 2,042. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وهذا ما يؤكده الوزن النسبي الذي يفوق 60% والذي يمثل نسبة الحياد، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات، وهو ما يوضحه الاتجاه العام لإجابات الأفراد والتي كانت بالموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,12 والذي ينتمي إلى المجال [3,40- 4,19] وهو ما يشير إلى مستوى الموافقة وهذا ما يدل على وجود علاقة قوية موجبة بين توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

الجدول رقم (3-20) نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور السادس

الرقم	فقرات المحور السادس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال	4,23	0,425	60,84	55,358	0,000	موافق تماما
2	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال	4,32	0,541	40,86	44,502	0,000	موافق تماما
3	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة	4,13	0,562	60,82	40,888	0,000	موافق
4	يراعي أعضاء مجلس الإدارة جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة	3,90	0,396	00,78	54,849	0,000	موافق
5	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص علي مصالح الأطراف ذات المصلحة	4,19	0,477	80,83	48,903	0,000	موافق
6	يوفر مجلس الإدارة نظاما رسميا يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	4,39	0,495	80,87	49,332	0,000	موافق تماما
	المتوسطات الكلية للمحور السادس	**4,12**	**0,258**	**82,47**	**88,962**	**0,000**	**موافق**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

يتبين من الجدول رقم (3-20)، توافر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة لدى الشركة محل الدراسة وذلك بدرجة ملائمة، من حيث مراعاة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وبذل العناية الكافية لتحقيق مصلحة المساهمين من خلال الالتزام بالقوانين والأنظمة ووضع الخطط ومراقبتها ومتابعتها، وكذلك اختيار أعضاء الإدارة الوسطى التنفيذيين ومساءلتهم عن أي خلل حتى يحقق الأفضل لمصلحة المساهمين.

المطلب الثاني: تحليل جميع محاور الدراسة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج المبينة في الجدول رقم (3-21) تبين آراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمدى تطبيق قواعد الحوكمة واثر ذلك على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

1- **تحليل محاور الدراسة**

من الجدول رقم (3-21) يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحاور الستة يساوي 4,07، والوزن النسبي يساوي 81,4% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60 % " وقيمة t المحسوبة

تساوي 125,01 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,042، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهي اقل من 0,05، وتشير هذه النتائج بأن تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية هي بدرجة ملائمة.

الجدول رقم(3-21): تحليل محاور الدراسة

الرقم	محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	4,25	0,258	85,03	91,740	0,000	موافق تماما
2	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	4,03	0,450	80,65	49,818	0,000	موافق
3	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	3,91	0,338	78,23	64,277	0,000	موافق
4	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	4,28	0,279	85,70	85,349	0,000	موافق تماما
5	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	3,98	0,355	79,61	62,369	0,000	موافق
6	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	4,12	0,258	82,47	88,962	0,000	موافق
	المتوسطات الكلية لجميع المحاور	**4,07**	**0,181**	**81,4**	**125,01**	**0,000**	**موافق**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة مناقشة واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين قواعد حوكمة الشركات وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ومن خلال ذلك يظهر مدى تطبيق الشركة لممارسات حوكمة الشركات.

1- اختبار الفرضية الأولى

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. وتشير النتائج المبينة في الجدول رقم(3-22) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,036 وهي أقل من 0,05. كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0,377 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0.349، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات

دلالة إحصائية. وبالتالي، قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية عند مستوى دلالة مساوي لـ0,05.

الجدول رقم(3-22):معامل الارتباط بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	معامل الارتباط	0,377
	مستوى الدلالة	0,036
	حجم العينة	31

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

2- **اختبار الفرضية الثانية**

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. وتشير النتائج المبينة في الجدول رقم (3-24) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05. كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0,734 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0,349، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية. وبالتالي، قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية عند مستوى دلالة مساوي لـ 0,05.

الجدول رقم (3-23): معامل الارتباط بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	معامل الارتباط	0,734
	مستوى الدلالة	0,000
	حجم العينة	31

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

3- اختبار الفرضية الثالثة

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. وتشير النتائج المبينة في الجدول رقم(3-25) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05. كما أن قيمة r المحسوبة تساوي0,709 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0,0,349، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية،.وبالتالي، قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية عند مستوى دلالة مساوي لـ 0,05.

الجدول رقم (3-24): معامل الارتباط بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	**معامل الارتباط**	0,709
	مستوى الدلالة	0,000
	حجم العينة	31

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

4- اختبار الفرضية الرابعة

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. وتشير النتائج المبينة في الجدول رقم(3-26) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,003 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي0,444 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0,349، مما يدل على وجود علاقة ايجابية. وبالتالي، يمكن القول أن توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة هو بشكل ايجابي ومنه قبول الفرضية. وهذا سيكون له أثر إيجابي على فعالية الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

الجدول رقم (3-25): معامل الارتباط بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	معامل الارتباط	0,444
	مستوى الدلالة	0,003
	حجم العينة	31

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

5- اختبار الفرضية الخامسة

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. وتشير النتائج المبينة في الجدول رقم(3-26) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05. كما أن قيمة r المحسوبة تساوي0,741 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0,344، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية،.وبالتالي، قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية عند مستوى دلالة مساوي لـ 0,05.

الجدول رقم (3-26): معامل الارتباط بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	معامل الارتباط	0,741
	مستوى الدلالة	0,000
	حجم العينة	31

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

6- اختبار الفرضية السادسة

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،.وتشير النتائج المبينة في الجدول رقم(3-26) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,001 وهي أقل من 0,05. كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0,582 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0,349[1]، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية. وبالتالي، قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية عند مستوى دلالة مساوي لـ: 0,05.

[1] قيمة r الجدولية عند درجة حرية 30 وعند مستوى دلالة مساوي ل 0,05 هي0,349 حسب توزيع بيرسون.

الجدول رقم (3-27): معامل الارتباط بين توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

المحور	الإحصاءات	تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	معامل الارتباط	0,582
	مستوى الدلالة	0,001
	حجم العينة	31

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

خلاصة الفصل الثالث

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة وتحليل مدى تطبيق حوكمة الشركات وأثر ذلك في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة بحوكمة الشركة، وكذا كيفية ممارسة هذه الحوكمة من قبل الشركات في الجزائر بأخذ شركة أن سي أ رويبة كحالة تجريبية، لأن لها نجاح في ممارسات حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى معرفة مدى تطبيق ممارسات حوكمة الشركات وأثر ذلك على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة محل الدراسة، ومن خلال الدراسة والتحليل لهذه الآراء تم الوصول إلى ما يلي:

- تراعي الشركة محل الدراسة وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بدرجة ايجابية من حيث توفر دعم من قبل مجلس الإدارة مع تحديد مسؤولياتهم والإدارة التنفيذية الوسطى مع توفر إطار فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة.

- تراعي الشركة محل الدراسة توفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها ومعاملة عادلة لجميع المساهمين، وكذا توفر دور أصحاب المصالح في ممارسة قواعد الحوكمة بدرجة إيجابية. من خلال مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء، كما أنها تراعي عملية الإفصاح عن العمليات لجميع أصحاب المصالح.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع قواعد حوكمة الشركات وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ويظهر ذلك من وجود نظام إفصاح محكم وجودة للمعلومات المحاسبية يشجع على الشفافية الحقيقية للشركة، كما تظهر النتائج أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من تطبيق الحوكمة في الشركة.